A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/46/PV.33
30 October 1991

ARABIC

NOV 4 1991

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ش :	السيد أودوفينكو (نائب الرئيس)	(أوكرانيا)
ش :	السيد الشهابي (الرئيس)	(المملكة العربية السعودية)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤]

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ١٤ من جدول الاعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/46/353)

(ب) مشروع قرار (A/46/L.10)

الرئيس : أود أن اقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بصدد هذا البند في الساعة ١٧/٠٠ من هذا اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس : لذلك فإني أطلب من الممثلين الراغبين في إدراج أسمائهم في قائمة المتكلمين أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن .

أدعو الآن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ليعرض تقرير الوكالة عن عام ١٩٩٠ .

السيد بليكي (المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٩٠ ، وأن أصف أنشطة الوكالة حتى اللحظة الراهنة .

وأرى أنه من الصحيح القول إن آلية الوكالة قد سارت خلال العام الذي انصرم منذ قدمت تقريري الى الجمعية العامة في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٩٠ بسرعة لم يسبق لها مثيل في الماضي .

وأنوي أن أقدم تقريري اليوم على أنشطتنا تحت عناوين ستة هي : أولا ، عمل الوكالة في العراق على أساس قرارات مجلس الامن ؛ ثانيا ، العبر المستفادة من العراق ، وسير نظام عدم الانتشار ؛ ثالثا ، عمل الوكالة في مجال السلامة النووية ؛ رابعا ، البيئة والتنمية والطاقة ؛ خامسا ، نقل التقنيات النووية من أجل التنمية ؛ سادسا ، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المدى المتوسط

وفي القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، طلب مجلس الامن الى المدير العام للوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية أن يقوم بمهام ثلاث هي : القيام بعملية تفتيش عاجل في الموقع لقـدرات العراق النووية ؛ ووضع خطة لتدمير المواد النووية التي ليس من المسموح للعـــراق أن يحتفظ بها أو لازالتها أو جعلها عديمة الضرر ؛ وإعداد خطة لرصد امتثال العـــراق لالتزاماته في المجال النووي بموجب قرارات مجلس الامن والتحقق من ذلك باستمرار فـــي المستقبل .

إن المهام المنوطة بالوكالة على هذا النحو قد تبين أنها اضخم وأكثر تعقيـدا وإثارة مما كان متوقعا في البداية . ومع أن الوكالة تتولى تطبيق أول نظام فـــي العالم للتفتيش في الموقع وبوسعها أن تفيد من عقود من الخبرة في مجال التفتيـــش النووي ، وأن تستخدم في الميدان العديد من المفتشين التابعين لها مباشرة فضلا عـــن خبراتها ومعداتها ومختبراتها ، فإن العمل شاق ويتطلب عناية بالغة .

إن العراق طرف في معاهدة عدم الانتشار وقد تعهد بموجب هذه المعاهدة بألا يطور أو يحوز أية أسلحة نووية . وقد تعهد أيضا بموجب اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية بأن يخضـــع جميع مواده النووية للضمانـــات . ومما اسف له المجتمـع العالمي وصدم به أن العراق لم يحترم هذه التعهدات . فمجلس محافظي الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية أعلن مرتين أن العراق لا يمتثل لالتزامات الضمانات ، وقد شجب المؤتمـر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشهر الماضي عدم امتثال العـــراق لالتزاماته الخاصة بعدم الانتشار ، بما في ذلك اتفاق الضمانات مع الوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية .

وفي أداء المهام المنوطة بها ، حصلت الوكالة على تعاون ومساعدة اللجنـــة الخاصة التي أنشأها الامين العام بطلب من مجلس الامن ، والتي تقوم استنادا الـــى المعلومات التي تتيحها لها الدول الاعضاء ، بتعيين مواقع للتفتيش النووي بالاضافـــة الى المواقع التي سبق للعـراق أن أعلنها . وكما وفـرت هذه اللجنة ، التي لديها في

(السيد بليكس ، المدير العـــام للوكالة الدولية للطاقة الذرية)

مجالات الاسلحة البيولوجية والكيميائية والقذائف مهام مماثلة لتلك المهام المنوطـــة بالوكالة بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، وفرت للوكالة السوفيات وبعض الخبـــرات اللازمة .

لقد وافق العراق صراحة على القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وبالتالي حصل على وقف لاطلاق النار منهيا العمل العسكري الذي رخص به مجلس الامن . ولو أن العراق كشف عن برنامجه النـــووي كلـــه في الاطار الزمنـــي الذي حـــدده المجلـــس ، لظلت مهمـــة التفتيـــش المنوطـــة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة كبيرة ولكنها لم تكن لتصبح بهذه الصعوبـــــة . ولكن العراق في الواقع تردد في الكشف عما لديه ، ولم يقدم على الكشف عما كشف عنـــه إلا عندما توفرت إثباتات كافية من خلال عمليات التفتيش عن وجود انشطة لم يعلن عنهـــا من قبل . إن هذا فعلا اسلوب اليم ومجهد للتوصل الى الكشف عن البرامج . وفضلا عـــن ذلك ، وحيث أن أحدا لا يثق بانه قد تم فعلا الكشف عن كل شيء فقد اصبح من الضـــروري متابعة الرصد عن كثب في المستقبل لاستبعاد اية مفاجآت جديدة .

وحتى الآن ، بعثت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبعة افرقة للتفتيـــش وانفقت ما يزيد على ٠٠٠ ٢ شخص/يوم في مهام خارجية . وكرس فريق العمل المخصص فـــي فيينا الكثير من الاشخاص والشهور لتوجيه الانشطة ، وقد أُخذت اعداد ضخمة من العينـــات تم تحليلها في مختبرات الوكالة .

إن ما تم الكشف عنه عن طريق البعثات التي ارسلتها الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية ادهش العالم ، فهناك برامج هائلة لم يعلن عنها ولم تكن معروفة تصل الـــى بلايين الدولارات لتخصيب اليورانيوم . وفي الآونة الاخيرة ، ظهرت شواهد موثقة علـــى وجود برنامج متقدم لتصنيع الاسلحة النووية . إن الفريق السابع الذي ارسلته الوكالـــة والذي انهى مهمته اخيرا ، يؤكد في تقريره وجود برنامج علمي وتقني لتطوير الاسلحـــة ، ويقدم معلومات بشأن هذا البرنامج ، على الرغم من أن العراق يؤكد انه لم يتخـــذ قرارا سياسيا بصنع قنبلة نووية .

إن المهام الاخرى المباشرة التي تضطلع بها الوكالة في العراق هي ازالـــة كميات من وقود اليورانيوم الشديد التخصيب كانت خاضعة للضمانات فضلا عن التخطيـــط لتدمير او تحييد المواد النووية المتصلة بها والتي من غير المسموح للعـــراق أن يحتفظ بها . واخيرا سوف تنظم الوكالة وتعزز عمليات الرصد في المستقبل لضبـــط اي احتمال لإحياء البرنامج . وقد اعتمد مجلس الامن اخيرا خطة الوكالة في هذا الصـــدد ، في قراره ٧١٥ (١٩٩١) .

كيف أمكن لذلك البرنامج النووي الضخم الذي تابعته ستة افرقة للتفتيـــش أرسلتها الوكالة ، أن يفلت في السنوات الماضية من التفتيش الدوري العادي للوكالـــة بموجب معاهدة عدم الانتشار ؟ وما هي الدروس التي نستخلصها من ذلك لتجنب اية مفاجـآت اخرى من هذا النوع ؟

الدرس الاول ينصب على ما للمعلومات من اهمية بالغة . فمن المفروض أن يكتشـــف نظام الضمانات تحويل اي كمية كبيرة من المواد النووية في المنشآت الخاضعـــة للضمانـــات . ولكن لا يمكن لاي جهاز للتفتيش أن ينقب في اراضي دولة للبحث عن منشآت أو

مواد نووية كان ينبغي الاعلان عنها ووضعها تحت نظام الضمانات . فإذا لم تعلن دولـــة ما عن منشآتها النووية - كما فعل العراق - فإن المفتشين يجب أن يعلموا عن طريـــق مصادر اخرى ، اين يبحثون عنها . وقد وفرت دول أعضاء هذه المعلومات لافرقة التفتيـــش النووي التي أرسلت الى العراق هذا العام ، عن طريق اللجنة الخاصة التي حددت مواقع معينة للتفتيش .

الدرس الثاني هو أهمية الحق القاطع للمفتشين في أن يذهبوا الى أي مكـان دون عائق ، والدرس الثالث هو قيمة التأييد القوي عندما لا يحترم هذا الحق . وقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) يوفر هذين العنصرين .

والذي يمكن أن نتعلمه من هذه الدروس هو أن قدرة التفتيشات العادية التـــي تجريها الوكالة بموجب معاهدات عدم الانتشار ، وتلاتيلولكو ، وروراتونغا ، على الكشف عن المنشآت والمواد النووية غير المعلنة والمحتمل وجودها ، يمكن أن تزداد على نحـو ملموس اذا ما وُفرت للوكالة الدولية للطاقة الذرية على نحو روتيني المعلومـــات ذات الصلة المتاحة للدول الاعضاء ، عن طريق التوابع الاصطناعية مثلا .

إن الحق القائم في ظل اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فـــي اطار معاهدة عدم الانتشار مثلا ، بالقيام بما يسمى "عمليات التفتيش الخاصة" لـــم يستعمل حتى الآن إلا فيما يتعلق بالمنشآت المعلن عنها وقد يصبح بعدئذ استعماله لطلب التفتيش على منشآت ومواد لم يعلن عنها ولكن توجد دواع معقولة لافتراض انه كـــان ينبغي الاعلان عنها . واذا ما رفض مثل هذا الطلب أمكن لمجلس محافظي الوكالة أن يطرح المسألة على مجلس الامن . وبهذه الطريقة يمكن وضع اجراء لتأمين الوفاء بالالتزامـــات المترتبة على معاهدات عدم الانتشار واتفاقات الضمانات . وقد بدأت المناقشات تـــدور بالفعل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول استحداث اجراء من هذا النوع .

والحال يقتضي إبداء بعض الملاحظات الاضافية حول هذا الموضوع . أولا ، كلمـــا تقدمت عمليات نزع السلاح النووي بين الدول الحائزة للاسلحة النووية واقتربـــت التزامات عدم الانتشار من العالمية تزايدت أهمية الامتثال الكامل لالتزامات عدم

الانتشار . ثانيا ، لنا ان نفترض ان وجود نظام قوي للتحقق سيكون له اثر رادع على المنتهكين المحتملين . ثالثا ، على الرغم من انه قد لا تنشأ فعلا حالة اخرى مثل حالة العراق في عالم يتحرك نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ، سواء في ظل معاهدات عالمية أو اقليمية ، فإن احتمال تكرر ما حدث احتمال لا يمكن استبعاده ولا بد من وضع اجراءات فعالة لمواجهته .

إن تحدي دولة واحدة لمعاهدة عدم الانتشار لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عن التقدم الكبير الذي أحرز في ميدان عدم الانتشار . فقد وافقت الارجنتين والبرازيل على أن يفتح كل منهما قطاعه النووي للآخر وهما على وشك إبرام اتفاق شامل للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وانضمت جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار وابرمت مع الوكالة اتفاقا للضمانات كامل النطاق . كذلك انضمت عدة دول أخرى في الجنوب الافريقي ، مؤخرا ، الى معاهدة عدم الانتشار ، وبذلك يصبح هدف جعل القارة الافريقية قارة لاتووية هدفا قابلا للتحقيق فيما يبدو .

أود أن اذكّر أيضا أن ليتوانيا انضمت الى المعاهدة ، وأن أوكرانيا أعلنت انها تنوي أن تحذو نفس الحذو . وهذا يعني أن عددا كبيرا من المنشآت النووية التي لم تكن ضمانات الوكالة تغطيها من قبل ستخضع لهذه الضمانات في المستقبل . وبالاضافة الى ذلك ، أوضحت الصين وفرنسا انهما ستنضمان الى عدم الانتشار ، وبذلك ستضم المعاهدة بين اطرافها جميع الدول الحائزة حيازة معلنة للاسلحة النووية .

وفي الشرق الاوسط ، نجد انه على الرغم من أن جعل هذه المنطقة منطقة خالية من الاسلحة النووية هدف صعب المنال ، فإنه وارد في جداول أعمال الجميع ويمكن أن يصبح احتمالا واقعيا مع عقد مؤتمر السلام . وهناك بالفعل اعتراف بين دول المنطقة انه في مثل هذه المنطقة التي لديها تراث حافل بالخوف والشك ، هناك حاجة ماسة الى نظام شامل للتحقق .

وقد بدأ بالفعل طرح بعض المفاهيم ، مثل التفتيش المتبادل بين الاطراف والتفتيش بناء على تحد ، على بساط البحث باعتبارها معالم هامة لمثل هذا النظام .

(السيد بليكي ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية)

وفي الشهر الماضي قرر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوافق الآراء أن يطلب الى المدير العام للوكالة :

"أن يتخذ التدابير اللازمة لتسهيل التطبيق المبكر لكامل نطاق ضمانات الوكالة الكاملة على كل الانشطة النووية في الشرق الاوسط ، وأن يعد بصفة خاصة اتفاقا نموذجيا ، آخذا بعين الاعتبار وجهات نظر دول المنطقة ، كخطوة ضرورية نحو انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية" .

ولئن كان من الواضح أنه لا بد من التفاوض بين الاطراف المعنية لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، فإن المدخلات التقنية التي توفرها الوكالة بخبرتها العريضة في تدابير التحقق يمكن إن تسهم إسهاما مفيدا في عملية التفاوض .

وبالنظر الى كل هذه الحقائق ، يبدو انه ليس من قبيل التجاسر في ظل المناخ الدولي الحالي ، أن نأمل في أن نشهد ، بحلول عام ١٩٩٥ الذي يتعين فيه بحث أمر تمديد معاهدة عدم الانتشار ، تسارعا في نزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للاسلحة النووية ، والتزاما عالميا بعدم الانتشار من جانب الدول غير الحائزة للاسلحة النووية . وينبغي في رأيي أن يكون هذا هو هدفنا الطموح .

أود بعد ذلك أن ابدي بعض الملاحظات على أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان السلامة النووية . إن النقاد المناوئين للطاقة النووية ينادون أحيانا بالا "تشجع" الوكالة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . وقد يكون هذا النقد قائما على فهم غير صحيح . فالاساليب الرئيسية التي "تشجع" بها الوكالة الطاقة الذرية هي التدابير الدولية الرامية الى تعزيز السلامة في تشغيل المنشآت التي تعمل بالطاقة النووية وفي التخلص من النفايات المشعة . واعتقد أن هذا النوع من "التشجيع" مقبول للجميع .

وعلى الرغم من أن ملاك المنشآت النووية والقائمين على تشغيلها وسلطات الدول التي توجد فيها هذه المنشآت يتحملون المسؤولية عن سلامة هذه المنشآت فإن التعاون

والتنسيق بل والتشريع على الصعيد الدولي في موضوع السلامة النووية يتزايد باستمرار . والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي مركز الكثير من هذه الانشطة .

لقد أصبح حادث تشيرنوبيل في عام ١٩٨٦ ، ولما تمضي على وقوعه أشهر قلائل ، موضع استقصاء دولي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جنيف لتمكين المهندسين والعلماء النوويين من جميع أنحاء العالم من تفهم أسباب الحادث ومساره . ومنذ ذلك الحين ساعدت الوكالة المؤسسات السوفياتية والاوكرانية والبيلاروسية في تنظيم مركز دائم للابحاث الدولية في منطقة تشيرنوبيل ، حيث يمكن للمؤسسات العلمية من جميع أنحاء العالم أن تضطلع ببحوث مشتركة .

وبناء على طلب الحكومة السوفياتية ، ساعدت الوكالة أيضا في السنتين الماضيتين في تنظيم تقييم دولي للآثار الإشعاعية والصحية المترتبة على الحادث . وبالاضافة الى ست منظمات دولية أخرى ، منها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ولجنة المجتمعات الاوروبية ، بعثت الوكالة بحوالي ٤٠ بعثة تقنية ضمن حوالي ٢٠٠ من الخبراء المستقلين ، الى المناطق التي تأثرت بحادث تشيرنوبيل لجمع البيانات بقصد التوصل الى نتائج مبنية على أساس علمي لهذه المسائل الخلافية . وقد أُجريت فحوص لآلاف الاشخاص وحُللت آلاف من عينات الاغذية والتربة والمياه .

وقد أعدت خطة العمل والتقرير ، الذي طرح للمناقشة في مؤتمر عقد في فيينا في أيار/مايو من هذا العام ، لجنة علمية دولية برئاسة البروفيسور اتسوزو شيفيماتسو ، رئيس مؤسسة بحوث آثار الإشعاع في هيروشيما باليابان . ومع أنه تبين أن الآثار النفسية للحادث كانت خطيرة ومصحوبة بقدر كبير من القلق والخوف وانعدام الثقة في السلطات ، وعلى الرغم من أن الحالة الصحية العامة دلت على وجود نواقص فلم يتم الكشف عن اختلافات كبيرة بين صحة المقيمين في القرى التي تعرضت لتلوث إشعاعي عال نسبيا وصحة المقيمين في القرى التي تعرضت لقدر منخفض من التلوث الإشعاعي . وهذا الاستنتاج ليس مقبولا لدى الجميع ، كما أنه يختلف عن الصورة التي نقلتها بعض وسائط الإعلام ، إلا أنه يتمشى مع تقارير سابقة أقل شمولا أعدتها لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري ومنظمة الصحة العالمية ورابطة جمعيات الصليب الأحمر . وهناك حاجة لدراسات متابعة على العديدين من الذين شاركوا في عمليات التطهير وعلى الذين جرى إخلاؤهم . وتجري حاليا دراسات وطنية ودولية طويلة الأمد على صحة السكان وعلى المناطق الأكثر تأثرا بالحادث ، ومن المأمل أن توفر للعالم في النهاية صورة كاملة ونهائية عن الآثار الصحية والبيئية التي ترتبت على الحادث .

ولم تترك الدراسة التي اضطلع بها في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ أي شك عن مدى صعوبة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للذين يعيشون في المنطقة التي تأثرت بحادثة تشيرنوبيل ، وتدعم الوكالة العمل الذي يقوم به فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتشيرنوبيل ، وهو الفريق الذي أنشئ على اثر نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونظر الجمعية العامة في العام الماضي في الآثار التي ترتبت على الحادث .

لقد أثارت التطورات التي وقعت في أوروبا الشرقية والوسطى ، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي ، اهتماما شديدا ، لا داخل بلدان المنطقة فحسب بل على الصعيد الدولي كذلك - بدراسة سلامة محطات القوى النووية في المنطقة وتحسينها . وتشارك الوكالة في هذا مشاركة مكثفة بوصفها حلقة وصل وأداة للجهود في هذا المجال . وقد

انشئ مشروع خاص لدراسة سلامة أقدم طراز للمفاعلات التي صممها السوفيات ، وهـــو المفاعل من طراز WWER 440/230 . وقد أوقفت عن العمل بعض المفاعلات من هذا الطـــراز في المانيا عقب إعادة توحيد البلد . ويولى اهتمام خاص للمفاعلات الموجودة من هـــذا الطراز في كوزلودي في بلغاريا . وعقب تقرير أعدته الوكالة يفيد بان سلامة هـــذه المنشاة غير مرضية ، بدأ تنظيم جهود دولية كبيرة ، باشتراك لجنة المجتمعـــات الاوروبية وبلدان أوروبية بصفتها الفردية ، والولايات المتحدة وغيرها .

واقترح الاتحاد السوفياتي مؤخرا أن تضطلع الوكالة بمشروع خاص آخر ، يـــدرس على وجه التحديد مسائل السلامة المتصلة بالمفاعل من طراز RBMK ، وهو الطراز الـــذي كان مستعملا في تشيرنوبيل . إنني واثق أن بوسع الوكالة تشكيل فريق خبراء نوويين لتحليل وتقييم مشاكل السلامة المتصلة بهذا الطراز من المفاعلات الموجود في جمهوريـــة روسيا الاتحادية ، وفي أوكرانيا ، وليتوانيا ، وتقديم المشورة في هذا الشأن .

لقد أدى حادث تشيرنوبيل سنة ١٩٨٦ الى انشاء برنامج واسع للوكالة ، يستهـــدف إنشاء نظام سلامة نووية دولي تدريجيا . وقد وضعت المبادئ الاساسية للسلامة النوويـــة ، كما جرى تحديث معايير السلامة النووية وقدمت الى الدول الاعضاء - مقابل دفعهـــا للتكاليف في معظم الاحيان - خدمات عديدة جديدة بالاستعانة بخبراء دوليين . وهـــذا العام ، انعقد في فيينا مؤتمر خاص لصانعي السياسة الحكوميين في مجال السلامـــة النووية ، فرسم معالم الشوط القادم في طريق إقامة نظام دولي للسلامة النووية .

من بين الاقتراحات العديدة التي تقدم بها المؤتمر اقتراح يستهدف وضـــع اتفاقية اطارية ملزمة للسلامة النووية . وعلى حين أن فرادى البلدان ستواصل دون شـــك التأكيد على مسؤوليتها الحصرية عن سلامة المنشآت النووية الواقعة على أراضيهـــا - وفي الواقع ، لا ينبغي عمل أي شيء من شأنه أن يعفيها من هذه المسؤولية - فإننـــي اعتقد أن مثل هذه الاتفاقية الاطارية قد تكون بداية للاعتراف بأن بعض المعاييـــر والاحكام في مجال السلامة النووية ينبغي أن تُحدد دوليا وأن تصبح ملزمة ، منها علـــى سبيـل المثال تلك المتصلة بالمبادئ الاساسية للسلامة النووية والإبلاغ عن الحوادث ونقل

النفايات المشعة عبر الحدود . وفي البداية ، يمكن لنطاق الاحكام والمعايير التـــي تشتمل عليها الاتفاقية الاطارية أن تكون محدودة على أن توسع مع اكتساب الخبـــرة . وينبغي أن تقوم على الوعي بأن من غير المقبول لدى المجتمع الدولي أن تكون السلامـــة النووية في أي مكان في العالم دون مستوى المعيار المقرر .

واستجابة لطلب من الجمعية العامة إثر ما يسمى بتقرير برونتلاند قبل بضعـــة أعوام ، استعرضت الوكالة برامجها وأبلغت عن مدى صلتها بموضوع البيئة والتنميـــة . ويجري الآن إعداد دراسة متابعة ستكون جاهزة لدى انعقاد مؤتمر الامم المتحدة في ريـــو في العام القادم . إن عددا كبيرا من برامج الوكالة للتعاون الانمائي ، لا سيما فـــي مجالي الزراعة والصناعة ، برامج لا تفيد التنمية بصورة مباشرة فحسب بل تفيد البيئة أيضا . فعلى سبيل المثال ، كثيرا ما توفر التقنيات النووية أفضل الوسائل لرصـــد وجود الملوثات ومدى تركزها . فمختبر الوكالة البحري في موناكو ، الذي تجمعت لديـــه خبرة واسعة في رصد التلوث في الخليج الفارسي والذي يمتلك قاعدة بيانات هامـــة مستمدة من هذا العمل ، يقوم الآن بدور هام في الجهود الدولية المتصلة بالخليـــج . وتواصل برامجنا التركيز بصورة مستمرة على رصد البيئة وحمايتها .

وثمة مسألة هي من أكثر المسائل إثارة للاهتمام - وإن تكن من أكثرها إثـــارة للجدل أيضا - هي مسألة الاهمية المحتملة للطاقة النووية في المساعدة على تخفيـــف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، الناجمة عن حرق جميع أنواع الوقود الاحفوري وهـــو الحرق الذي يعتقد أنه يسهم في التسبب في الاحترار العالمي .

وقد اعترفت اجتماعات قمة الدول الصناعية مرارا وتكرارا بأنه :

"يمكن للطاقة النووية أن تلعب دورا هاما في تخفيض زيادة انبعـــاث غازات الاحتباس الحراري" .

ويلقى هذا الدور حتى الآن معارضة شديدة من شتى المجموعات المناوئة للطاقـــة النووية ، وهي المجموعات التي توصي في العادة بالاقتصاد في استعمال الطاقـــة وبالاستخدام الأوسع لموارد الطاقة المتجددة . على أن كفاية هذه الأساليب لتخفيض

انبعاثات غازات الاحتباس الحراري هي موضع شك من قِبَل جماعات اخرى . ولم يتبلـــور أي توافق في الآراء في هذا الصدد حتى الآن .

ولا توجد الآن منظمة حكومية دولية قائمة على دراسة جميع مصادر الطاقة وقـادرة بالتالي على دراسة ومقارنة الآثار المترتبة على الصحة والبيئة نتيجة للاستخدامـــات المختلفة لمختلف مصادر الطاقة . لذلك ، قرر عدد من المنظمات ، ومن بينها الوكالـــة الدولية للطاقة الذرية والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحـدة للبيئة ولجنة المجموعات الاوروبية ، اجراء دراسة مقارنة مشتركة للآثار البيئيـــة والصحية الناجمة عن شتى نظم الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء ، ولاحتمالات زيـادة الكفاءة في استخدام الطاقة ، أو الاستغناء عن خدمات من خدمات الطاقة . وقد نوقشـــت الدراسة في ندوة دراسية لكبار الخبراء عقدت في هلسنكي في ايار/مايو الماضي . وقـــد قدم عدد من الاستنتاجات الهامة ، التي خلصت اليها الندوة الدراسية ، الى اللجنـــة التحضيرية لمؤتمر ريو . ومن بين هذه الاستنتاجات أذكر ما يلي : أولا ، إن الطلـــب العالمي على الكهرباء سيستمر في الزيادة ، ولن يخضع لشيء سوى حدود النمـــو الاقتصادي ؛ ثانيا ، إن التحسينات في الكفاءة تنطوي على امكانية كبيرة لتخفيـــف الوطأة البيئية ويجب السعي بجد لتحقيقها - إلا أن هذه التحسينات لن تلغي الحاجـــة الى انشاء محطات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد ؛ وثالثا ، أن الطاقة النوويـــة ستكون المصدر غير الاحفوري الارجح للطاقة التي يمكن وزعها على نطاق واسع وبتكلفـــة قادرة على منافسة انواع الوقود الاحفوري المستخدمة في مولدات الحمل الاساسي . وعلـــى ذلك فإن الطاقة النووية بوسعها الإسهام مساهمة كبيرة في تخفيف انبعاثات غـــازات الكربون ، إلا أن قبولها اجتماعيا لا يزال موضع شك .

إن الاثر المحتمل للاحتباس الحراري والطرق المتاحة للعالم لمواجهته من بيـــن المواضيع الهامة المطروحة على جدول أعمال العالم . ومن المستصوب أن تكون مادة هـذه المناقشة دراسات مجردة من العاطفة . ونتائج ندوة هلسنكي يقصد منها أن تشكل هـــذه المادة .

إن بعض البلدان النامية يستخدم بنجاح محطات القوى النووية ، ومصدر الطاقـــة هذا يحتمل أن يكون موضع اهتمام العالم النامي في المستقبل ، لا سيما تلك البلـــدان التي تفتقر الى مصادر الطاقة المحلية أو التي تحتاج الى تحلية مياه البحـــر . إلا أن الاهتمام الرئيسي لمعظم البلدان النامية في الوكالة ينصب على التقنيات النوويـــة التي لا تتصل بتوليد الطاقة - بل تلك التي تتصل بالطب والزراعة والصناعة . ودعونـــي أذكر مثالين فقط من بين أمثلة عديدة لأعطي فكرة عن نوع أنشطة التعاون التقنـــي المتوخى الآن في مجال الطاقة النووية .

وقد ثبت أن تعقيم الحشرات بتشعيعها وهي ما زالت في المرحلة المتوسطة بين اليرقة والحشرة الكاملة يعد من الاساليب الفعالة جدا لاستئصال شافة بعض الافات الحشرية . فعندما تطلق أعداد كبيرة منها في منطقة معينة ويلتقي الذكور المعقمون بالإناث المخصّبة لا يحدث أي تناسل . وقد تبنّت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الطريقة المسماة طريقة تعقيم الذكور . وفي الاونة الاخيرة قامت الوكالة في اطار برنامج كبير تقوده منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، بالمساعدة في استئصال شافة الدودة الحلزونية الامريكية في ليبيا . وكانت رؤوس الماشية التي أصيبت بهذه الافة المهلكة في عام ١٩٩٠ تزيد على ٠٠٠ ١٢ رأس . وفي هذا العام - عام ١٩٩١ - لم تسجل سوى ست حالات ومنذ شهر نيسان/ابريل لم تسجل أي حالة اصابة . ومن المؤكد أن القضاء على هذه الافة التي كان من الممكن أن تنتشر وتصيب الماشية والاحياء البرية في القارة الافريقية بمجملها دون استخدام مفرط لمبيدات الآفات الكيميائية أمر يبعث على الارتياح .

وهناك مثال ثان للجهود الحالية التي تبذلها الوكالة في هذا الصدد ، يتمثل في المساعدة في نقل التقنيات النووية فيما يتعلق بإزالة ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين من غازات المداخن المقامة في محطات القوى الكهربائية التي تشغل بالفحم . ويجري تحويل تلك الغازات الى أسمدة باستخدام الاشعة الالكترونية . وفي شهر نيسان/ابريل من هذا العام بدأ تشغيل محطة تجريبية ملحقة بمحطة القوى الحرارية في وارسو . وهي أكبر محطة تجريبية من نوعها في العالم . وأصبح من الممكن ازالة ٩٠ في المائة تقريبا من ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين من غازات المداخن بواسطة جهازين من أجهزة الاشعة الالكترونية ، قوة كل منهما ٥٠ كيلوواط . وسيبيّن هذا المشروع مدى الخير الذي يؤمل من استخدام هذا الاسلوب في تنقية الغازات المستهلكة من محطات القوى الكهربائية التجارية ، ومحطات حرق النفايات ، وغير ذلك من المحطات الصناعية .

واود ان ادلي ببعض الملاحظات التي تلخص المهام الرئيسية للوكالة في المـــدى المتوسط . إن المهمة الرئيسية التي تضطلع بها الوكالة دائما هي الاسهام في "ترويض" القوى النووية : تشجيع تحديد الاسلحة النووية والثقة بمثل هذه الرقابة من خـــلال التحقق من الضمانات ، وتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال نقـــل التكنولوجيا والتعاون .

وفي المناخ الدولي الحالي تبرز تحديات وفرص جديدة ، الامر الذي يقتضـــي أن تقوم الوكالة والمنظمات غير الحكومية الاخرى بجعل برامجها تتكيف للتصدي لتلـــك التحديات .

ويصبح التحقق الفعال من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية امرا ضروريـــا لتوفير الثقة على الصعيدين الاقليمي والعالمي ومن أجل نزع السلاح النووي . وفي ظـــل نظام دولي جديد اصبح وضع نظام اقوى للضمانات امرا مطلوبا لإعطاء تاكيدات بـــأن تعهدات عدم الانتشار يجري احترامها ، سواء كان ذلك على نطاق عالمي أو في المناطـــق الخالية من الاسلحة النووية ، وربما ايضا في يوم ما للتحقق من أن المواد النوويـــة المفرج عنها من خلال نزع السلاح النووي والمنقولة الى الاستخدامات السلمية لا تـــزال تستخدم في الاغراض السلمية .

ولا بد من نشوء نظام دولي للسلامة النووية يعطي الثقة بأن سلامة العمليـــات النووية والتخلص من النفايات النووية أمر يتصدر اهتمامات العالم كله . والوكالـــة هي المهد الطبيعي لمثل هذا النظام الذي يقضي بأن تصبح القوى النووية خيارا صالحـــا لتلبية جزء كبير من احتياجات العالم من الطاقة في المستقبل .

وينبغي للوكالة أن تواصل زيادة مساعدتها للبلدان النامية في مجال استخـــدام التقنيات النووية في جهودها الرامية للحاق بركب البلدان الصناعية . ومن قبيل ضـــرب امثلة قليلة على ذلك ، يمكن للبلدان النامية أن تستخدم تقنيات التشعيع لانتـــاج طفرات مفيـــدة جديـــدة لتحسيـــن سلالات نباتـــات كثيـــرة ؛ ويمكنهـــا أن تستخـــدم التقنيـــات

النووية للتشخيص الطبي ومكافحة السرطان ؛ ويمكنها ايضا اعتماد تقنيات نوويـــة للتجارب غير المدمرة من اجل تحقيق الرقابة على الجودة في المجال الصناعي .

وفي معالجة المسائل الجديدة تماما المتعلقة بالضمانات والسلامة النوويـــة ونقل التكنولوجيا ، اخذت الوكالة تكيف نفسها لتواجه مشاكل العالم الذي يتغير بشكل مستمر .

ومما يدعو الى الاسف ان الاستعداد السياسي لتحديد التحديات الجديدة والتصـــدي لها لا يكفي لتحقيق نتائج واضحة . وتوفير موارد كافية في الافراد والاموال امر بالـــغ الاهمية ايضا . وساختتم كلمتي بملاحظة موجزة عن كل من هاتين المسالتين .

اذا كانت الوكالة قد استطاعت خلال السنوات السبع الماضية ان تقدم برنامجـــا يزداد اتساعا دون ان يقترن ذلك باية زيادة حقيقية في ميزانيتها ، وان تستجيب فـورا لمهام كبيرة لم تكن متوقعة من قبل ، فإن ذلك يرجع الى حد كبير الى ما يبديـــه موظفونا من حماس وديناميه وبراعة . والطريقة التي نتبعها في تعيين موظفينـــا ومكافاتهم هامة بالنسبة لقدرتنا على تحقيق هدفنا . فنحن نتبع في الوكالة سياســـة توظيفية تقوم على مبدا التناوب . وتتراوح مدة الخدمة لاغلبية الموظفين الفنيين بين خمس وسبع سنوات . وقد ادى ذلك الى تمكيننا من الحصول على تدفق مستمر من المواهـــب الجديدة يقابله تدفق خارجي مناظر الى مجتمعات الفنيين العاملين في المجال النـــووي في اوطانهم ليستخدموا في بلدانهم الدراية الفنية التي اكتسبوها من عملهم بالوكالـــة على افضل وجه . ونحن نعتزم الاستمرار في اتباع هذه السياسة ، غير انه لا بد لي مـــن ان ابلغكم باننا نجد صعوبة متزايدة في اجتذاب كبار المتخصصين التقنيين في بعـــض قطاعات عملنا . ولم تعد المرتبات وظروف الخدمة السارية حسب النظام المشترك للامـــم المتحدة جذابة للكثيرين من المتخصصين . واذا كان لنا ان نستمر في العمل بفعاليـــة عالية ، فلا بد لنا من ان نجد سبيلا يتيح لنا بعض المرونة في الظروف المتعلقـــة باستخدام الموظفين الفنيين .

وفيما يتعلق بالموارد المالية ، دعوني أقول إنه لا يمكن أن يكون من قبيـــل النظم الرشيدة أن يؤخر المساهمون الرئيسيون سداد انصبتهم في الميزانية السنويـــة الى وقت متأخر من السنة ما داموا يدفعونها في نهاية المطاف لان ذلك التأخير يجعـــل المنظمات الدولية التي تتلقى تلك الانصبة ، ومن بينها الوكالة ، تصل دائما الـــى حافة الكارثة الاقتصادية . كما انه ليس من النظم الرشيدة أن تثبت ميزانية الوكالـــة دون أية زيادة لان ذلك يجعل من المتعذر الاستجابة بشكل كاف للاحتياجات الدوليـــة الحيوية .

والنظام الدولي الجديد لا بد من أن تتوفر له منظمات دولية فعالة . وهـــذا يتطلب تعاونا فعالا بين كل الدول الاعضاء ، وموظفين للامانة العامة يتسمون بالمهـــارة وتكون لديهم حوافز للعمل ، وتمويل كاف يسدد في أوانه .

وأخيرا أود أن أعرب من هذا المحفل عن شكر الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة لحكومة النمسا التي تستضيف بامتياز كل المنظمات الدولية الموجودة في فيينا .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لممثل الارجنتين ليتولى عرض مشروع القـــرار الوارد في الوثيقة A/46/L.10 .

السيد تشيارادييا (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود فـــي البداية أن أعرب عن تقدير وفد الارجنتين للمدير العام للوكالة الدولية للطاقـــة الذرية السيد هانز بليكس للبيان الشامل الذي أدلى به عن أعمال الوكالة خلال عـــام ١٩٩٠ . ويؤكد ذلك البيان والتقرير السنوي للوكالة على تفانيه وكفاءته ، بالاضافـــة الى المستوى الفني الرفيع لتلك الهيئة التي أسندت اليها مهمة جسيمة تضطلع بهـــا بالنيابة عن المجتمع الدولي .

وتود حكومة بلدي أن تؤكد التزامها المستمر بعمل الوكالة وأهدافها بغيـــة تحقيق الاستفادة القصوى من مزايا الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بما يتمشى مـــع مبدأ عدم انتشار الاسلحة النووية .

ولا تزال الارجنتين على استعداد لإقامة وتطوير علاقات تعاون وثيق في مجـــال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ونحن مقتنعون بضرورة اتاحة مزايا الاستخدامـات السلمية لكل الشعوب دون اية قيود او تمييز ، على ان يقترن ذلك بضمانات مناسبة بـأن يقتصر استخدام التكنولوجيات والمنشآت والمواد التي يتم نقلها على الاغراض السلمية .

وتلتزم حكومة الارجنتين التزاما كاملا بسياسة تقصر تنمية قدرتها النووية على الاغراض السلمية فقط . وانطلاقا من تلك الروح ، على وجه التحديد ، أصدر رئيس أمتنا السيد كارلوس منعم ، بالاشتراك مع رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية السيد فرناندو كولور دي ميلو في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، إثر لقائهما في مدينة فوز دي ايجواسو الواقعة على الحدود ، إعلانا بشأن سياسة أرجنتينية - برازيلية مشتركة في مجال الطاقة النووية تنبني على ثلاث مراحل متتالية مستقلة وإن كانت كل مرحلة منها تكمل الاخرى ، وهي كفالة الشفافية الكاملة في أنشطتنا النووية ، مما يعني إنشاء نظام مشترك للمحاسبة والرقابة على المواد النووية في كل المنشآت ؛ والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاق مشترك للضمانات ؛ واعتماد تدابير تفضي الى استكمال معاهدة تلاتيلولكو وتحسينها بغية نفاذ ذلك الصك الدولي بصورة كاملة على الدولتين .

ويجري الآن تنفيذ النظام المشترك للمحاسبة والرقابة على المواد النووية تنفيذا كاملا ، كما أنه زود بإطار قانوني مناسب لكفالة مصداقيته على الصعيد الدولي وضمان دوامه وذلك عن طريق اتفاق بشأن قصر استخدام الطاقة النووية على الاغراض السلمية ، ثم توقيعه في ١٨ تموز/يوليه الماضي في مدينة جوادلاخارا بالمكسيك ، وهو مطروح الآن على برلماني البلدين للتصديق عليه . ولقد أحرز ، كذلك ، تقدم ملموس في عملية اعداد اتفاق شامل بشأن الضمانات بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ونحن على اقتناع راسخ بأن تلك التدابير ، جنبا الى جنب مع ما سبق من اتفاقات التعاون التقني التي توصلت اليها الحكومتان خلال العقد الماضي ، ستوفر للمجتمع الدولي أقصى قدر ممكن من الضمانات فيما يتعلق بالاغراض المتوخاة من تنمية القدرة النووية لدى البلدين .

ولقد شددت الارجنتين مرارا وتكرارا على ما توليه من أهمية لفعالية ومصداقية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . الامر الذي تؤيده الاتفاقات الـ ١٢

الخاصة بالضمانات والسارية حاليا بين حكومة الارجنتين والوكالة ، واتفاق حكومتـــيّ بلدي والبرازيل على أن يعهدا للوكالة بمراجعة حسابات نظامهما المشترك للمحاسبـــة والرقابة على المواد النووية .

وفي هذا الصدد ، نحث الامانة على مضاعفة جهودها كي تزداد الثقة فيها وذلـــك بترشيد نهجها في مجال التنفيذ على نحو متعمق ، وليس بمجرد اضافة تدابير للتحقـــق بما يمكن أن يترتب على ذلك من تكاليف اضافية .

ونود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا للعمل الذي تضطلع به اللجنة الدائمـــة المعنية بالمسؤولية عن الاضرار المدنية ، والتي خطت خطوات كبيرة في تقييم القضايـــا المختلفة ومعالجتها بشكل نموذجي وصولا في نهاية المطاف الى تعديل اتفاقية فيينـــا بشأن المسؤولية المدنية عن الاضرار النووية التي تضم بلدي بين أطرافها ، والتـــي ما برحنا نسعى الى تعزيز الانضمام اليها على المستوى العالمي .

كما أننا نغتنم هذه الفرصة لنشني على انعقاد المؤتمر الدولي المعنـــي بالسلامة النووية الذي اختتم أعماله مؤخرا . فلقد خلص المؤتمر ، في رأينا ، الـــى مجموعة متسقة من الاستنتاجات يمكن أن تشكل ، جنبا الى جنب ، مع التوصيات الجديـــدة الصادرة عن اللجنة الدولية المعنية بالحماية من الاشعاعات دليلا تسترشد به الوكالـــة في عملها في هذا الصدد مستقبلا . فالتوسع في أنشطتها في مجال السلامة النووية له في رأينا ما يبرره ، ما دامت تتوخى فيه الحيطة والحذر وما دامت تباشره على مراحـــل ووفقا لخطة منظمة .

وغني عن البيان أن هناك توافقا في الآراء فيما يتعلق بالسعي الى استنبـــاط معايير دولية للسلامة ، بيد أنه لا تزال الشكوك تتبدى بالنسبة لمدى استصواب إرســـاء قواعد ارشادية دولية تدرج في اتفاقية دولية* .

ونود بوجه خاص أن نلقي الضوء على التقدم الذي أحرزته الوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية فيما يتصل بالاغذية والزراعة وكذا بالعلوم الاحيائية والفيزيائية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أودوفينكو (أوكرانيا) .

إن الارجنتين ترأس ، هذا العام ، مجلس ادارة الوكالة ؛ وهي تؤكد مجددا استعدادها لدعم الوكالة في أدائها لعملها الهام في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

وختاما ، يشرفني أن أتولى نيابة عن وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، ألمانيا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلغاريا ، بولندا ، بيلاروس ، تشيكوسلوفاكيا ، جزر البهاما ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، رومانيا ، ساموا ، السويد ، شيلي ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ميانمار ، النرويج ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليونان ، وبلدي الارجنتين ، عرض مشروع القرار A/46/L.10 الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٠ .

ولقد أعد مشروع القرار ، بوجه عام ، على غرار القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية بشأن هذا البند ، شكلا وموضوعا ، مع ادراج اضافة في الفقرة السادسة من الديباجة وادراج فقرة ٤ جديدة ، وقد تم ، التوصل الى اتفاق بشأن هذين النصين في مشاورات غير رسمية جرت بين الوفود المعنية في فيينا ونيويورك .

ويأمل مقدمو مشروع القرار في اعتماده بأقصى تأييد ممكن .

السيد كرافتشانكا (بيلاورس) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أجد نفسي مضطرا الى الاعتراف بأنني إذ أعتلي هذا المنبر للإدلاء ببيان بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تخالجني مشاعر مختلطة ، فمن ناحية ، ليس بالإمكان تصور الحياة العصرية دون وجود منظمة بمثل أهمية الوكالة . وخير شاهد على ذلك هو الدور الهام الذي تضطلع به وعدد المهام التي تنهض بها مما نستدل عليه من تقريرها المقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين والبيان البنّاء الذي أدلى به السيد بليكس المدير العام للوكالة . ومن ناحية أخرى ، يلزم في هذه المرحلة التاريخية الجديدة من مراحل تطور العالم ، زيادة تحسين أنشطة الوكالة .

إن الحدثين الجللين - تشيرنوبيل وتصرفات العراق - يبرهنان بوضوح - رغم الاختلاف الكامل في طبيعتهما - على تلك الحاجة . والمناقشات الدولية بشأن هذين الحدثين تكاد أن تكون متزامنة ولم يكن هذا مجرد مصادفة تاريخية ولكنه نتاج منطق معين يدعونا بشدة الى التغيير . والواقع أن أحداث الخليج كشفت عن عدم كفاية نظام ضمانات الوكالة القائم حاليا ، والذي تجري بموجبه عمليات تفتيش منتظمة .

وبينت الآثار التي ترتبت على تشيرنوبيل أن الدور الوظيفي للوكالة لم يكـــن كافيا للاضطلاع بمهمة ازالة الآثار الناجمة عن كارثة نووية .

وفي تصورنا ، أن الوكالة شبيهة بنظام حيوي للإبقاء على الحياة في سفينـــة فضاء . وهذا النظام لا غنى عنه مطلقا . إلا أن زيادة عدد الانشطة وتعقدها في سفينـــة الفضاء يتطلب تحسين نظام الإنقاذ . وقد بلغ العالم في الوقت الحاضر درجة مـــن التعقيد أصبح معها الاطار الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي حددتـــه الدول الاعضاء في مرحلة مبكرة ، نظاما باليا . وليس هذا خطأ الوكالة ذاتها أو شـــيء راجع لإهمال من جانبها ، إنما هو نتيجة المسار الموضوعي لتطور الامور . لكن واجـــب الوكالة في هذا الوقت يقتضيها أن تقفز قفزة نوعية الى الامام لكي تستجيب استجابـــة كاملة لتحديات العصر ، ولكي تضمن أن عمليات التجديد والاصلاح الجارية في المنظمـــات الدولية الاخرى لن تتجاوز هذا المحفل ذي الاهمية الفريدة وتتركه متخلفا عن الركب .

ولنذكر بأن الوكالة قامت في النصف الثاني من الستينات وفي السبعينـــات بتوسيع وتعميق نطاق أنشطتها بشكل ملحوظ بالمقارنة بما كان مخططا لها أصلا فـــي نظامها الاساسي في الخمسينات . وبذلك استجابت الدول للتحديات الملحة في ذلـــك الوقت . ونحن نقترب الآن من مرحلة يصبح فيها التطوير النوعي الجديد للوكالة أمـــرا ضروريا . وفي هذا الصدد ، نرحب ببيان السيد بليكس الاخير في المؤتمر العام للوكالـــة الذي قال فيه "إن من الواضح أن الوقت قد حان للتحسين والتغيير" كما نرحب أيضـــا ترحيبا قلبيا بالملاحظات التالية التي أدلى بها السيد بليكس في بيانه أمام الجمعيـــة العامة حيث قال :

"وهناك حاجة لدراسات متابعة على العديدين من الذين شاركوا فـــي عمليات التطهير وعلى الذين جرى إخلاؤهم . ... ومن المأمل أن توفر (هـــذه الدراسات) للعالم في النهاية صورة كاملة ونهائية عن الآثار الصحية والبيئيـــة التي ترتبت على الحادث" . (أعلاه ، ص ١١)

ونرى في هذا القول تغييرا حقيقيا في موقف الوكالة . وتشارك جمهورية بيلاروس المدير العام للوكالة رأيه فيما يتعلق بضرورة توسيع مجال أنشطة الوكالة في مجال الطاقة النووية والسلامة وكذلك في مجال تحسين نظام الضمانات . وبيلاروس مقتنعة في الوقت ذاته بأنه لا يكفي أن نقتصر على ذلك فحسب . فلا بد من اجراء مزيد من الاصلاحات في الوكالة . وينبغي أن يتسع الدور الجديد للوكالة بحيث يتجاوز مجالي نشاطها اللذين أشرت اليهما فيشمل كذلك المجالات التالية : أولا ، المساعدة على منع انتشار الاسلحة النووية ، ثانيا ، ضمان التطور المأمون للطاقة النووية الى أقصى حد ، وثالثا ، إزالة آثار الحوادث النووية . وتتساوى هذه المجالات الثلاثة للنشاط في اهميتها ، وينبغي أن تحظى بقدر متساو من التركيز في الجهود .

ففي مجال النهوض بعدم انتشار الاسلحة النووية خاصة ، من الواضح أن الاوان قد آن لإجراء مزيد من التفتيش التطفلي الذي يتسم بالوصول الكامل قبل فوات الاوان الى المنشآت في اطار الاتفاقات المتعلقة بضمانات عدم الانتشار . ويجوز أن يكون هذا النوع من التفتيش استثنائيا في طبيعته واضافيا الى التفتيشات العادية . وربما يصبح هذا النوع من التفتيش إجراء عاديا . وفي الحالات المناسبة قد يلزم الحصول على دعم مباشر من مجلس الامن في هذا الخصوص . ونحن مقتنعون بأنه نظرا لكثرة عدد المبادرات التي قدمت في الاسابيع الاخيرة في مجال نزع السلاح النووي ، فقد تهيأت ظروف مواتية لاعتماد عدة تدابير لتقليل الاسلحة النووية الموجودة حاليا الى أقصى حد .

وفي مجال ضمان سلامة الطاقة النووية ، ينبغي وضع جميع أنشطة الوكالة في اطار دولي ، أو في ظل اتفاقية شاملة التغطية في موضوع السلامة النووية . وقد أيدت بيلاروس بحماس فكرة اعداد هذه الاتفاقية . ويمكن أن تكفل البروتوكولات الاضافية التي تعتمد بناء على هذه الاتفاقية تغطية جميع الالتزامات المحددة في الاتفاقية .

وتتزايد آنية هذا الجانب ، ولا سيما فيما يتعلق بمشكلة قِدم بعض محطات الطاقة النووية في بعض البلدان ، كالولايات المتحدة مثلا كما هو معروف ، ستنتهي

الفترة المحددة لسلامة التشغيل لكثير من محطات الطاقة النووية في المستقبل القريب . ويعد اتخاذ القرارات بشأن مستقبل تلك المحطات مشكلة معقدة تتعلق بالسلامة وتتجاوز الحدود الوطنية .

وتلاحظ جمهورية بيلاروس باهتمام بالغ العمليات الخاصة بتحقيق التطوير الآمن للطاقة النووية . إن وجود أربع محطات للطاقة النووية بالقرب من حدود جمهوريتنا - منها المحطة التي ما زالت تعمل في تشيرنوبيل ، ومحطات روفنو للطاقة النووية في الجنوب ، ومحطة سمولنسك في الشرق ، والمحطة الموجودة في أغنالينا في شمال غربي الجمهورية - إنما يوضح أن مصالحنا الوطنية في ضمان السلامة النووية وسلامة الاشعاع تتوقف الى حد كبير على سلامة تشغيل هذه المحطات وغيرها من محطات الطاقة النووية في الدول المجاورة والدول الاوروبية الاخرى . وقد يشكل وقوع أي كارثة نووية في أوروبا ، أو في أي مكان آخر من الكرة الارضية مزيدا من التهديد لصحة وحياة ومستقبل الشعب البيلاروسي أو لبيئة الجمهورية التي أُعلن أنها منطقة كارثة بيئية .

وختاما ، وفيما يتعلق بالمجال الثالث ، وهو إزالة الآثار الناجمة عن الحوادث النووية ، دعونا نواجه الحقيقية . فما دامت محطات الطاقة النووية موجودة ، وما دامت تُشيَّد وتتقدم في العمر ، فلا يمكن استبعاد خطر وقوع الحوادث . ولا يمكن إلا للسذج والبسطاء أن يأخذوا التأكيدات التي تردد بعكس ذلك مأخذ الجد .

إن وقوع الحوادث النووية في محطات الطاقة الذرية حدث يومي تقريبا . وقد يقال إنها حوادث صغيرة . إلا أنني أعتقد أن هناك من سيوافقني على القول بأنه ما دامت الحوادث الصغيرة ممكنة الوقوع فمن الجائز جدا أن تعقبها حوادث كبيرة .

ومن الادلة الاخرى على هذا الحريق الذي شب مؤخرا في مرفق كان لا يزال قيد التشغيل بمحطة تشيرنوبيل للقوى النووية بالرغم من تدابير السلامة بالغة الصرامة التي نفذت في المحطة بعد كارثة ١٩٨٦ . وقد سبب ذلك الحادث قلقا بالغا لدى الشعب والحكومة والبرلمان في جمهورية بيلاروس . وفي غضون ساعات قليلة زار الموقع وفد بيلاروس يترأسه السيد ا. سموليار ، رئيس لجنة تشيرنوبيل الدائمة بمجلس السوفيات الاعلى لجمهورية بيلاروس ، والسيد كينيك . وخلص برلمان الجمهورية ، بعد تحليل التقرير المقدم من الوفد ، الى ضرورة وضع اتفاق ينظم جميع المسائل المتعلقة بتشغيل محطة تشيرنوبيل في المستقبل .

وإذا ما كان للمنظمة الدولية أن تُعنى بالمسائل المتعلقة بتشجيع تنمية القوى النووية فيجب عليها أن تكون مستعدة - بحكم اختصاصاتها وليس بشكل استثنائي - لان تشترك مع الحكومات في جهود متضافرة من أجل التصدي لعواقب الحوادث التي تقع في منشآت القوى النووية . هذا منطق إنساني بسيط ويتفق اتفاقا كاملا مع المهمة الهائلة المنوطة بجميع الحضور في هذه القاعة - وفي الحقيقة بجميع العاملين في هذا المبنى ، الا وهي كفالة حياة آمنة ومزدهرة للجنس البشري . ولذا لم نعد ، بعد وقوع حادث تشيرنوبيل نكتفي بالتقديرات المتوسطة والمفاهيم التقريبية للخطر الجماعي ، بل اصبحنا نراعي الخصوصيات الإقليمية والمحلية وضرورة كفالة حقوق أي فرد معرض للخطر .

والعمل الاساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال يمكن أن يوجه صوب تحسين العملية القانونية التي تنظم هذا المجال . وكانت مبادرة الوكالة الى وضع اتفاقيتين دوليتين في ١٩٨٦ فور وقوع كارثة تشيرنوبيل تجربة هامة في هذا الصدد . وسيكون من صالح جميع الدول بوجه خاص أن يوضع دون إبطاء صك قانوني دولي بشأن تقديم مساعدة عاجلة في حالة وقوع طارئ إشعاعي ، صك يوفر آلية تتيح تعبئة جهود المجتمع العالمي بأسره على جناح السرعة عندما يتعين التصدي لعواقب الحوادث النووية . ومن المناسب

أيضا تحديد الالتزامات الواجبة فيما يتعلق بتقديم كل المساعدات اللازمة في الاجل الطويل .

وبالإضافة الى ذلك ، يجب بذل جهود جادة لتحسين النظام الناشئ عن اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية عن الاضرار النووية لعام ١٩٧٧ .

ولا يمكن أن يدعي أحد أن الوكالة لا تفعل شيئا للتصدي لعواقب الحوادث النووية . وبيلاروس تشعر بعرفان بالغ لاستهلال الوكالة عددا من برامج الحوادث في هذا الاتجاه .

وكان من دواعي سعادتنا أن استمعنا الى السيد بليكس وهو يشير الى استعداد الوكالة لأن تتعاون مع منظمة الصحة العالمية وهيئات اخرى ، ولأن تواصل دراسة عواقب كارثة تشيرنوبيل في المناطق التي لم تشملها زيارات الخبراء الاولى . وإنني اشير هنا الى مشروع تشيرنوبيل الدولي والقرارات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة في دورته الخامسة والثلاثين بشأن الحاجة الى وضع تدابير محددة لحل المشاكل التي اظهرها تقرير اللجنة الاستشارية الدولية المعنية بنتائج المشروع . وسيتعين بلا ريب توسيع نطاق البرامج المنفذة في هذا الصدد .

وليس هناك شك أيضا في أنه يجب إعادة تقييم الاولويات لدى تخصيص الموارد المالية للوكالة . وأود في هذا الصدد أن أؤكد على ضرورة أن ترصد الوكالة في مخصصات ميزانيتها لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ اعتمادات كبيرة للبرامج الفرعية الخاصة بتشيرنوبيل ، وأن تدرج مسألة تشيرنوبيل في خطتها متوسطة الاجل .

ولكن هذه ليست هي المشكلة الرئيسية : فالمشكلة الرئيسية هي أن جميع هذه البرامج تُعتمد لتحقيق غرض ظرفي محدد ، في حين أننا مقتنعون اقتناعا عميقا بأن هذا النوع من النشاط ينبغي الاضطلاع به على قدم المساواة مع الجوانب الرئيسية الاخرى لنشاط الوكالة .

إننا نؤكد اليوم على هذا لأن الشعب البيلاروسي قد تُرك الى حد كبير بمفرده يكافح وحده كارثة تشيرنوبيل التي حلت به . إن هناك مثلا اسبانيا يشير الى

مراع المرء من أنين جراحه . وشعبنا يصرخ بالفعل من أنين جراحة - وليست هذه هي المرة الاولى .

إنني لن استفيض في الحديث عن عواقب كارثة تشيرنوبيل ، التي أصبحت للاسف جزءا من حياتنا اليومية تكاد أن تضفي عليها ملمحا عبثيا . إنني واثق من أن الممثلين يعرفون عواقب الحادث حق المعرفة . غير انني أود أن انوّه بأن آخر الإحصاءات قد اظهرت أن عدد حالات الإصابة بسرطان الغدة الدرقية بين الاطفال البيلاروسيين في المناطق المتضررة كان في ١٩٩١ أعلى ٢٢ ضعفا منه في فترة ما قبل حادث تشيرنوبيل ، أما حالات الإصابة في بيلاروس بمجملها فقد زادت سبعة اضعاف . وتوضح المقارنة أن نسبة الإصابة بسرطان الغدة الدرقية لدى الاطفال في بيلاروس أصبحت تزيد اربع مرات على أعلى المستويات العالمية - وأؤكد "أعلى المستويات العالمية" - وأن هذه النسبة تصل الى تسعة امثال هذه المستويات في منطقة غوميل - اشد المناطق تضررا بالجمهورية . ولا بد أن الجميع يدركون ما تنطوي عليه هذه الارقام من دلالة مخيفة .

غير اننا نحاول أن نرقى فوق المنا الوطني . وإذا كنا نقترح إدخال إصلاحات جادة على وظائف الوكالة وانشطتها ، فذلك لاننا نريد أن نتيقن من أن المجتمع الدولي سيقوم لا بحماية أطفالنا فحسب ، بل أيضا بحماية مستقبل أطفال سائر الامم . إننا مهتمون بضرورة تنشيط الوكالة كيما تستهل مرحلة جديدة في تطورها .

لقد كان إنشاء الوكالة تعبيرا عن تطلع المجتمع الدولي الى تسخير انجازات العلم والتكنولوجيا لصالح السلم وتقدم الإنسان . ونحن نناشد اليوم المجتمع العالمي بذل جهود منسقة لتحويل الوكالة التي كانت تناسب الستينات والسبعينات الى محفل دولي يلائم القرن الحادي والعشرين .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن اغتنم هذه الفرصة لاسترعي الانتباه الى إعلان هام اعتمده مؤخرا مجلس السوفيات الاعلى لبيلاروس بشأن مبادئ النشاط السياسي الخارجي للجمهورية . فاستنادا الى القانون الدستوري - الذي يجسده الإعلان المتعلق

بسيادة جمهورية بيلاروس - ومرسوم مجلس السوفيات الاعلى المتعلق بكفالة الاستقلال السياسي والاقتصادي للجمهورية ، اكدت السلطة التشريعية في بلدي التزامها بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالتعهدات الدولية التي التزمت بها الجمهورية بموجب المعاهدات الدولية ، بما في ذلك العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان .

لقد أعلن مجلس السوفيات الاعلى لجمهورية بيلاروس استعداد الجمهورية للانضمام الى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، وللتوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وللوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك التي تندرج تحت عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

وفي نفس الإعلان طلب مجلس السوفيات الاعلى للجمهورية الى قادة برلمانات الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بقبول الجمهورية بوصفها عضوا كامل العضوية في ذلك المؤتمر ، واقترح البدء في المفاوضات الخاصة بالقضاء على الاسلحة النووية وإعلان القارة الاوروبية منطقة خالية من الاسلحة النووية .

إن حكومة بيلاروس سترتكز أساسا في مباشرة أنشطة سياستها الخارجية على تلك الاهداف . ومن بين الامور ذات الاولوية في هذه الانشطة مواصلة وتعميق التعاون مع المجتمع الدولي في تأييد البرامج الرامية الى الإقلال من عواقب حادث تشيرنوبيل الى أدنى حد ممكن .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني ساتكلم نيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء . وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديرهما للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد هانزبليكس وموظفيه على إسهامهم البارز في عمل الوكالة . إن التطورات الاخيرة في العالم تبين وجود دور متزايد الاهمية يتعين على الوكالة الاضطلاع به لتعزيز ولضمان الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية ولمنع انتشار الاسلحة النووية . ومن مصلحة المجتمع الدولي الكبرى استمرار فعالية عمل الوكالة في هذين الميدانين .

هناك مسالتان هامتان اكتسى فيهما عمل الوكالة أهمية خاصة وهما السلامة النووية - وخاصة سلامة محطات توليد الطاقة النووية - وعدم الانتشار والضمانات .

وبالنسبة لمسالة السلامة النووية ، أسفر مؤتمر السلامة النووية الذي عقد بفيينا في بداية أيلول/سبتمبر من هذا العام عن عدد من النتائج المبشرة بالخير التي تناول المؤتمر العام بعضا منها . وترحب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ،

وهي التي اتخذت زمام المبادرة لعقد هذا المؤتمر ، ترحيبا خاصا في هذا السياق باتخاذ قرار بوضع تدابير ترمي الى تعزيز التعاون الدولي في الامور المتصلة بالسلامة النووية والحماية الإشعاعية . ويعترف القرار بقيمة انتهاج نهج الخطوة خطوة لإعداد إطار اتفاقية للنهوض بإقامة نظام دولي للسلامة . ويدعو الامين العام الى إعداد الخطوط العريضة للعناصر الممكنة لمثل هذه الاتفاقية لينظر فيها المجلس في موعد غايته شباط/فبراير ١٩٩٢ .

ونرحب أيضا بنتائج مشروع تشيرنوبيل الدولي التي نشرت في الآونة الاخيرة . وفحص هذا المشروع تقديرات الحالة الصحية والإشعاعية في مناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي تاثرت بحادث تشيرنوبيل ، وينص على خطوط توجيهية لمشاريع المتابعة . وستبذل الدول الإثنتا عشرة قصارى الجهد للإسهام في هذه المشروعات أيضا . وثمة مثال حديث على هذا التعاون هو مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لسلامة المفاعلات الاقدم . ونحن نشارك بنشاط في بعثات الخبراء والدراسات الخاصة بسلامة مفاعلات VVER 440-230 في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . وفي أعقاب النداء الذي توجهت به الحكومة البلغارية ، قررت المجموعة الاوروبية وبضع من دولها الاعضاء ، جنبا الى جنب مع الحكومة البلغارية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والرابطة العالمية لمشغلي المرافق النووية توفير المساعدة المالية والتقنية الفورية لتحسين شروط السلامة في كوزلودي .

وفيما يتعلق باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، يسعدني أن أعلن أن كل الدول الـ ١٢ الاعضاء في المجموعة الاوروبية قد انضمت الى الاتفاقية . وترحب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء باتخاذ المؤتمر العام الخامس والثلاثين لقرار يطلب الى الامين العام أن يقدم تقارير دورية عن وضع الاتفاقية ، وذلك بغية التحضير للمؤتمر الاستعراضي للاتفاقية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ .

وفيما يتعلق بالمسالة الثانية ، وهي مسالة عدم الانتشار والضمانات ، فإن انضمام المزيد من الدول الى معاهدة عدم الانتشار يعد حقا حدثا جديرا بالترحاب .

وبتقرير فرنسا الانضمام الى هذه المعاهدة تكون كل الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية قد أصبحت أطرافا فيها . ونحن نشيد بالدول الافريقية الخمس - جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق - التي قررت أن تصبح اطرافا في معاهدة عدم الانتشار ونثق بأن ينضم إليها المزيد من الدول الافريقية . إن تصديق جنوب افريقيا على المعاهدة وتوقيعها بعد ذلك على اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ودخول هذا الاتفاق فورا حيز النفاذ من اليوم الاول للمؤتمر العام الخامس والثلاثين - هذه كلها ستسهم إسهاما جوهريا في جعل افريقيا خالية من الاسلحة النووية . وفضلا عن ذلك ، إن قرار ألبانيا الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار وإعلان الصين لقرار مماثل يزيدان من توضيح مدى تحول هدف عدم الانتشار الى العالمية . كما أن الارجنتين والبرازيل على وشك الموافقة على نص اتفاق شامل للضمانات مع الوكالة .

لقد قبلت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية نص اتفاق الضمانات مع الوكالة . ومع ذلك ، فقد أعربت الدول الإثنتا عشرة خلال المؤتمر العام عن القلق إزاء التأخير الطويل في توقيع اتفاق الضمانات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة وفي سريانه وتنفيذه . ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن إبرام اتفاق الضمانات قد طال انتظاره بالفعل .

إن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء تعتبر اتخاذ المؤتمر العام الخامس والثلاثين لقرار بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الاوسط طفرة هامة صوب إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في تلك المنطقة .

ويساور المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بالغ القلق إزاء تقرير المدير العام المستند اساسا الى تقارير التفتيش التي قدمتها بعثات التفتيش النووية الست الموفدة الى العراق . وقد زادت كل من هذه البعثات المتعاقبة الى العراق من إيضاح أن القلق الدولي إزاء طموحات العراق النووية كان له ما يبرره .

ولم ينتهك العراق اتفاق الضمانات مع الوكالة فحسب ، بل تجاهل أيضا عن عمد التزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار بسعيه النشط وراء تحقيق خيار الاسلحة النووية وإقامة برنامج واسع النطاق للإغناء وتصنيع الاسلحة . وقد انتهك العراق أيضا الاحكام المتصلة بالامتيازات والحصانات الممنوحة للمفتشين في عدة مناسبات وخاصة أثناء بعثة التفتيش السادسة .

إن انتهاك العراق لاتفاق الضمانات يبين الحاجة الماسة الى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز نظام ضمانات الوكالة . وينبغي الإشادة بالاعمال التي تضطلع بها الوكالة في مجال تحليل واستنباط خطوات محددة بغية تحسين النظام . وقد اقترحت الدول الإثنتا عشرة في المؤتمر العام الخامس والثلاثين كخطوة أولى ، وعلى سبيل الاولوية ، اعتماد مجموعة من التدابير البسيطة نوعا التي يمكن تنفيذها على الفور . وينبغي أن تتضمن هذه التدابير : (١) التزام الدول بأن تعلن للوكالة عن أي مرافق جديدة قبل أن تبدأ أعمال التشييد بمدة ١٨٠ يوما على الاقل ؛ (٢) الالتزام بالإعلان عن المواد النووية المدنية ، بما في ذلك مركّز خام اليورانيوم - 'الكعكة الصفراء' - المنتجة في اراضي دولة ما ؛ (٣) الاستخدام الفعال من جانب الوكالة لعمليات التفتيش الخاصة ، بما في ذلك استخدام عمليات التفتيش هذه فيما يتعلق بالمنشآت النووية غير المعلن عنها ؛ (٤) أن تنشئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية سجلا عالميا بصادرات المعدات النووية الحساسة وواردتها ؛ (٥) وكما يتراءى للوكالة ، يجري التحقق من : (أ) أن هذه المعدات موجودة بالفعل في مرفق خاضع لنظام الضمانات و (ب) أن جميع المواد النووية التي يجري تجهيزها في ذلك المرفق تخضع لضمانات فعالة و (ج) الالتزام بإبلاغ مجلس المحافظين بأي طلبات للاستثناء بموجب أحكام المادتين ٣٦ و ٣٧ من الوثيقة INF/CIRC/153 ، قبل قبول هذه الطلبات .

ونحن نتطلع الى إجراء المزيد من الدراسة لهذه المسألة ونأمل أن يكون في وسعنا اتخاذ عدد من القرارات الحاسمة في المستقبل القريب .

وأود أيضا أن أشير بإيجاز الى النتائج المترتبة على ظهور دول جديدة في أوروبا الوسطى والشرقية بالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار . والدول الإثنتا عشرة على ثقة بأن هذه الدول الفتية ستتقيد تقيدا كاملا بالالتزامات الدولية المنبثقة عن هياكل الدولة الأم السابقة ، وذلك بطريقة تبقي على المعايير الدولية ضد انتشار الاسلحة النووية ، بل تعززها .

ونقدر إسهام الوكالة الحيوي في جعل فوائد التكنولوجيا النووية متاحة لجميع مناطق العالم . وتؤيد المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء جهود الوكالة في هذا الاتجاه ، ولا سيما في جلب الخبرة التقنية لحل مسائل السلامة . وأصبحت التكنولوجيا النووية عنصرا هاما في التنمية الاقتصادية لعدد من البلدان يتزايد باستمرار . ويعد برنامج الوكالة للتعاون العلمي والتقني بعدا هاما للوكالة . وقد أولينا دائما أولوية أعلى لهذه الانشطة ، وتتجلى الاهمية التي نعلقها على تلك الانشطة بوضوح في الزيادة المطردة في الموارد طوال السنوات العشرة الماضية . وأود أن أؤكد ، بالإشارة الى ملاحظاتي السابقة عن الضمانات ، أن تحسين نظام الضمانات من شانه أن ييسر التوصل الى صيغ أكثر فعالية للمساعدة والتعاون .

يعد خيار الطاقة النووية عنصرا هاما في استراتيجية الطاقة للعديد من الدول الاعضاء . وفي الوقت ذاته ، يزداد وعي الحكومات والرأي العام العالمي ، باستمرار ، بمضار إنتاج الطاقة على الصحة والسلامة والبيئة . وكان بيان وزير خارجية بيلاروس ، الذي ألقاه قبل لحظات ، وثيق الصلة أيضا بهذه النقطة . وتواجه الحكومات مهمة صعبة هي التوفيق بين التحديات البيئية ، وتأمين الإمدادات ، والقدرة على التنافس الاقتصادي . وفي هذا الصدد ، تحيط الدول الإثنتا عشرة علما بالنتيجة التي خلصت إليها ندوة هلسنكي عن الكهرباء والبيئة .

ونظرا للتحديات التي واجهتها الوكالة في العام الماضي ، من المناسب أن تكف الوكالة الآن على تنفيذ عملية إعداد خطة متوسطة الاجل . وتتمثل الصعوبة الرئيسية في إعداد هذه الخطة في تحديد الاولويات

بين المصالح المتنافسة للدول الاعضاء . وقد قطعت عملية إعداد الموجز التنفيذي لمشروع الخطة الذي اعدته الوكالة ، شوطا كبيرا في ذلك الاتجاه . وتؤيد المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء الاتجاه الاساسي لهذا الموجز ، وعلى الرغم من أن الضرورة تدعو الى التبادل الوافي للآراء بين الدول الاعضاء قبل اعتماد الخطة متوسطة الاجل .

واسمحوا لي أن اختتم بياني بتوكيد الرغبة الحميمة للمجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء في أن يستمر التعاون الوثيق القائم في الوقت الحالي بينها وبين الوكالة في النمو وأن يكلل بالنجاح .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن انقل ، بالنيابة عن وفد باكستان ، خالص تهانينا للسيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لبيانه الواضح والهام عن انشطة الوكالة عن عام ١٩٩٠ . إننا نثني على السيد بليكس وزملائه لتفانيهم المثالي ، والتزامهم باعمال الوكالة واهدافها ومسؤولياتها . لقد علقت باكستان دائما اهمية قصوى على اعمال الوكالة واهدافها ، لا سيما المساعدة التي تقدمها الوكالة الى الدول الاعضاء ، بما فيها باكستان ، في مجال استخدام التكنولوجيا النووية في الاغراض السلمية . ويعدّ هذا إسهاما قيما في جهودنا الإنمائية .

تعاني معظم البلدان النامية من ازمة حادة في الطاقة ، وتحتاج الى تعبئة جميع مواردها من الطاقة ، سواء التقليدية أو النووية ، لكي تتغلب على نقص الطاقة المُشلّ لديها وتنجو من الفقر والتخلف . إن المساعدة التي تقدمها الوكالة للبلدان النامية في تقييم دور القوة النووية في خطط الطاقة الوطنية لديها ، تستحق الثناء . ويعدّ إدخال التقنيات النووية في مجالات الاغذية والزراعة والطب والعلوم الفيزيائية إسهاما مفيدا الى اقصى حد في جهود تلك البلدان لتحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية .

وتقدر باكستان بالغ التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة للمساعدة في تعزيز البنية الاساسية اللازمة لتخطيط مشاريع الطاقة النووية وإقامتها وتشغيلها المأمون في البلدان النامية ، وذلك بإقامة حلقات تدريبية ومشاريع للتعاون التقني .

إن جهود الوكالة في النهوض بالسلامة النووية على الصعيد العالمي جديرة بالثناء . فالوكالة تشكل محفلا لتبادل الافكار على الصعيد الدولي بشأن مسائل السلامة وكذلك بشأن شتى المجالات المتصلة بالطاقة النووية . وتوفر ندوة السلامة النووية ، التي تعقد سنويا منذ عام وتصاحب انعقاد المؤتمر العام للوكالة ، فرصة عظيمة لاستعراض الافكار وتبادلها بشأن مسائل السلامة الحالية والبرامج المقبلة . وتوصي باكستان بضرورة الاستمرار في عقد هذه الندوة بانتظام حيث اثبتت جدواها .

كذلك فإن برنامج الفريق المعني باستعراض السلامة التشغيلية (أوسارت) ، الذي بدأته الوكالة في عام ١٩٨٣ لمساعدة السلطات الوطنية بشكل منتظم في استعراض تشغيل محطات توليد الطاقة النووية ، اثبت أنه يشكل فرصة فريدة إذ يتيح لكل طرف الإفادة من الخبرات الفنية للآخرين وتجاربهم .

وتلعب الوكالة دورا متزايد الاهمية في مجال سلامة محطات الطاقة النووية ، إذ تقوم بتوسيع برنامجها المعني بالسلامة النووية . والانشطة في هذا المجال تاثرت ، الى حد كبير ، بحادثة تشيرنوبيل . ولا شك في أن برنامج الفريق الاستشاري المعني بالحماية الإشعاعية التابع للوكالة ، المراد به النهوض بممارسات وافية بالغرض للحماية الإشعاعية ، ستتبين فائدته لا بالنسبة للهيئات التنظيمية فحسب ، بل أيضا للافرقة العاملة في مجال التخلص من الإشعاعات والعاملين في محطات توليد الطاقة .

إن نظام الإبلاغ عن الحوادث التابع للوكالة ، وهدفه الاستفادة من خبرة الآخرين عن طريق استرجاع المعلومات ، من المتوقع أن يعزز السلامة والموثوقية . إن الإبلاغ على نحو منتظم عن الحوادث المتصلة بالسلامة وتقييمها من المفترض

أن يفيدا في تحديد أية تعديلات ينبغي إدخالها على تصميم المحطات أو في تحسين الإجراءات التشغيلية . وما فتئت باكستان تشارك بنشاط في هذا البرنامج منذ بداية إنشائه .

كما تقدر باكستان بالغ التقدير جهود الوكالة لمد خدمات افرقة تقييم الاحداث الكبيرة في مجال السلامة النووية لكي تشمل جميع الدول الاعضاء . ونرى أن هذه المهام يمكن فعلا أن تسهم بكل تأكيد في تحسين السلامة التشغيلية لمحطات توليد الطاقة النووية .

ونرحب بمبادرات الوكالة في مجال السلامة والحماية الإشعاعية . وباكستان منضمة الى اتفاقيتي السلامة وهما اتفاقية الإبلاغ المبكر بوقوع حادث نووي واتفاقية المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي .

وتسعى باكستان بنشاط الى وضع اتفاقية دولية تحظر الاعتداء على جميع المنشآت النووية ، وأبرمت مع الهند اتفاقا بالتزام كل منهما بعدم الاعتداء على المنشآت النووية للاخرى . ونرى أن الاتفاقات من هذا النوع تعزز السلامة النووية . بيد أن الميل المتزايد الى استخدام مسائل السلامة النووية ذريعة لتقييد التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية أمر مؤسف ينبغي العدول عنه .

وباكستان ما فتئت تتمسك بضمانات الوكالة وتواصل تقديم دعمها الكامل لها . وقد أكدت من جديد مرارا على أرفع المستويات التزامها بعدم الانتشار النووي وبالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وباكستان ، في سعيها لإبقاء العالم بمنأى عن ويلات الاسلحة النووية ، تدعو الى حظر التجارب النووية . والى جانب ذلك قدمت باكستان للهند بضعة اقتراحات لإبقاء منطقتنا خالية من الاسلحة النووية .

واقتراحنا من أجل إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا أيدته الجمعية العامة مرارا منذ عام ١٩٧٤ . ومؤخرا ، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، قدم رئيس وزراء باكستان اقتراحا هاما يرمي الى إبقاء منطقة جنوب آسيا خالية من الاسلحة النووية . ويدعو اقتراح رئيس الوزراء الى أن تجري الولايات المتحدة

والاتحاد السوفياتي والصين مشاورات مع الهند وباكستان لضمان عدم الانتشار النووي في منطقة جنوب آسيا .

وقد شجعتنا الاستجابة الى اقتراح رئيس الوزراء من جانب العديد من البلدان ، ونأمل أن تستجيب الهند أيضا . إن هذا الاقتراح تعبير حقيقي عن رغبتنا في ضمان عدم دخول الاسلحة النووية منطقتنا وضمان عدم تقويضها لسلامنا وأمننا .

ونرى أنه ينبغي إيجاد توازن سليم بين الاموال المخصصة للمساعدة التقنية والاموال المخصصة للضمانات . فالمبالغ المخصصة للمساعدة التقنية لا تتناسب مع حاجة البلدان النامية الماسة الى توسيع برامجها في مجال الطاقة النووية . ولا بد من وقف هذا الاتجاه وتخصيص نسبة مئوية أعلى من الميزانية للمساعدة التقنية . وعلاوة على ذلك ، فإن أنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها الوكالة ، كما هو الحال بالنسبة للضمانات النووية ، ينبغي أن تمول أيضا عن طريق مصادر تمويلية يمكن التنبؤ بها ومضمونة .

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن التزام باكستان الكامل بقصر استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . ونأمل أملا وطيدا مخلصا في أن تولي الوكالة ، عملا بميثاقها وولايتها ، أولوية قصوى لتطوير الطاقة النووية للاغراض السلمية . ويكتسي هذا أهمية خاصة حاليا إذ أن البلدان النامية تواجه مقاومة متزايدة من بعض الدول لجهودها الهادفة الى الحصول على التكنولوجيا الخاصة بتطوير وترقية برامجها الخاصة بالطاقة النووية للاغراض السلمية .

والجمعية العامة ، في القرار ٥٠/٣٢ ، أكدت تأكيدا قاطعا على

"إن لجميع الدول الحق ، وفقا لمبدأ التساوي في السيادة ، في أن تضع برنامجها الخاص باستخدام التكنولوجيا النووية في الاغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقا لاولوياتها ومصالحها واحتياجاتها" . (القرار ٥٠/٣٢ ، الفقرة ١ (ب))

كما ينص القرار بوضوح على

"أنه ينبغي أن تتاح لجميع الدول ، دون تمييز ، إمكانية وحرية الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" . (القرار ٥٠/٣٢ ، الفقرة ١ (ج))

وترى باكستان أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تتقيد بهذه المبادئ لوقف التوجيهات السلبية التي تعوق التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعكس مسارها .

في السنوات الأخيرة أكدت حوادث المفاعلات النووية الضرورة الملحة لتوفير الصيانة والإصلاح اللازمين للمفاعلات النووية . ولكن في بعض الحالات يحدث ألا تكون قطع الغيار الأساسية متوفرة للمفاعلات حتى عندما تخضع لضمانات الوكالة . وهذه حالة ليس لها ما يبررها أبدا وتتطلب تصحيحا عاجلا . وتناشد الدول المصدرة للمفاعلات أن توفر الصيانة الكاملة لها .

وأخيرا ، يسر باكستان أن تشارك في تأييد مشروع القرار (A/46/L.10) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اولا اود ان اعرب عن تقدير النمسا للعمل الذي يقوم به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والامانة العامة كلها خلال عام عصيب بشكل خاص . إن الطريقة الرائعة التي يدير بها المدير العام هانس بليكس اعمال هذه الوكالة جديرة بتقديرنا واحترامنا . إن الوكالة التي تستحوذ الآن أكثر من أي وقت مضى على اهتمام العالم أجمع ستظل بحاجة الى دعمنا في اضطلاعها بمهامها الهامة .

سوف أُركّز في بياني اليوم على مسالتين رئيسيتين الا وهما تحسين نظام الضمانات وتوفير نظام للسلامة .

يجري الاعتراف بنظام الضمانات النووية على نحو متزايد بوصفه معلما اساسيا لنظام عالمي سلمي ومستقر . وبعد الإعلانات الهامة التي صدرت عن فرنسا والصين خلال السنة الماضية أوشك احد التوقعات الكبيرة للاطراف الاصلية في معاهدة عدم الانتشار أن يتحقق . ويجري توسيع قاعدة معاهدة عدم الانتشار وتعزيز النظام الذي يقوم عليها .

كذلك نرحب بقرار الارجنتين والبرازيل بإقامة نظام للضمانات الدولية على اساس معاهدة ثنائية وبالتوقيع على اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذه .

ومن بين التطورات الهامة الاخرى انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار الذي تبعه توقيع اتفاق يتعلق بالضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ بالفعل .

إن نظام معاهدة عدم الانتشار يلزمه نظام للضمانات حتى يتمتع بالمصداقية ونناشد الدول الاعضاء في معاهدة عدم الانتشار أن تبرم اتفاقات ضمانات إذ أنها ملزمة بالقيام بذلك ، إذا لم تفعل ذلك بعد .

ونعرب عن املنا في أن تبادر جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتوقيع اتفاقها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبتنفيذه في المستقبل القريب كخطوة تالية للخطوات التي اتخذتها بالفعل .

كذلك نناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد الى نظام عدم الانتشار أن تساعد في الجهد العالمي الرامي الى وقف خطر انتشار الاسلحة النووية بانضمامها الى ذلك النظام .

إن عدم امتثال العراق لالتزاماته بموجب اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعد انتهاكا للقانون الدولي وخرقا للثقة الدولية . وقد أدى ذلك أيضا الى انتقاد كفاءة نظام الضمانات القائم حاليا . إن النقد البناء هو موضع ترحيب دائما غير أنه من الخطأ - على الرغم من أنه من المنطقي - أن يُظن أن عدم كفاية نظام الضمانات يعني أن نظم الضمانات الدولية لا يمكن أن تكون فعالة . لقد بيّنت أحداث العام الماضي أن المجتمع الدولي بحاجة الى نظم محسنة ليضمن الوفاء بالالتزامات الدولية .

نود أن نعرب عن تقديرنا للمدير العام للوكالة وموظفيه على العمل الممتاز الذي يقومون به في تنفيذ المهام التي أناطها مجلس الامن بهم .

واسمحوا لي أن انتقل الآن الى التطور الهام الذي حدث خلال السنة الماضية في مجال السلامة النووية . إن أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يدركون أن النمسا ، بموجب تشريع وطني سُن بناء على استفتاء عام ، قد تخلت عن خيار استخدام طاقة الانشطار النووي لغرض انتاج الكهرباء . وتحبذ حكومة النمسا دراسة هذا القرار الوطني والاسباب التي حملتها على اتخاذه ، وتود أن ترى الدول الاخرى تحذو حذونا ، وبخاصة جيراننا . وقد تم توضيح هذا الموقف النمساوي توضيحا كاملا في المناقشات الثنائية والمحافل المتعددة الاطراف .

غير أننا ندرك أن المجتمع الدولي فيما يتعلق بهذه المسألة مجتمع قائم على التعددية . وفي هذه الحالة من المنطقي لأي بلد سواء أكانت لديه محطات تعمل بالطاقة النووية أم لا أن يبدي اهتماما بكفالة كون محطات الطاقة النووية آمنة بقدر الإمكان .

إن المؤتمر الدولي المعني بسلامة الطاقة النووية الذي عقد في فيينا في مطلع شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قد وضع أساسا قويا يمكن للأجهزة المختصة في الوكالة أن تشيد عليه هيكلا سليما . وسيتعين تصميم هندسته بالتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء والأمانة العامة ، وبين واضعي السياسة والخبراء . ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا الجهد الى إبرام اتفاقية دولية تتعلق بالسلامة النووية .

ونحن مقتنعون بأن مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان السلامة النووية ستتزايد ، وأود أن أشير بوجه الخصوص الى تلك المهام الناشئة عن المشكلات التي تسببها مفاعلات الطاقة البالية والقديمة فنيا .

إن المساعدة التقنية والتعاون عنصر هام آخر من عناصر برنامج الوكالة . وإن الجانب الأكبر من الطلبات التي تتقدم بها الدول الأعضاء يتصل بتطبيقات التكنولوجيات النووية في مجالات غير مجال إنتاج الطاقة ، وبخاصة في مجال الصحة العامة والزراعة والتعدين .

إن أنشطة الوكالة ، إذ تذكر باختصار ، تتراوح بين نظام عدم الانتشار الى مكافحة الحشرات والآفات ، غير أن هدفها المشترك هو منفعة البشرية .

السيد مروزفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن البيان المنور الذي أدلى به الدكتور هانس بليكس بشأن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٠ يوفر لنا فرصة مناسبة للإشادة بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو دور لا غنى عنه في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية والآمنة للطاقة النووية وفي منع انتشار الأسلحة النووية .

إن بولندا ترحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في ميدان عدم الانتشار مثل إعلاني فرنسا والصين عن انضمامهما الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ومن الصعب المغالاة في أهمية هذا الانضمام بالنسبة لمستقبل نظام عدم الانتشار . كذلك تلاحظ بلادي مع الارتياح انضمام جمهورية جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار . وهذا يعني إرساء حجر الأساس لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا .

ويحدونا الامل أيضا في أن اتفاق معاهدة عدم الانتشار بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سيدخل حيز النفاذ قريبا . هذه أحداث تبعث على التشجيع* .

وفي الوقت نفسه وكما بينت أزمة الخليج من اللازم مواصلة الجهود لتعزيز نظام عدم الانتشار . وينبغي لجميع مصدّري المواد النووية انتهاج مبدأ الضمانات الكاملة النطاق ، بوصف ذلك شرطا مسبقا لجميع عمليات نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية الى البلدان الاخرى .

وفي هذا الصدد تؤيد بلادي فكرة التفتيش الخاص بموجب اتفاقات ضمانات معاهدة عدم الانتشار . ونأمل أن تتاح للمفتشين حرية الوصول الكامل الى المعلومات المتعلقة بأي موقع دون استخدام حق الرفض .

وثمة قضية هامة أخرى تستحق اهتمامنا وهي استراتيجية الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بمستقبل السلامة النووية . في مطلع شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام اختتم المؤتمر الدولي المعني بالاستخدام المأمون للطاقة النووية أعماله في فيينا . وقد ساعد هذا المؤتمر في الموافقة على جدول الاعمال المتعلق بالسلامة النووية في العقد القادم . ويعرب وفدي عن ثقته بأن ينشأ ، وفقا لقرار المؤتمر ، فريق مناسب من الخبراء لوضع معايير سلامة لتصميم المفاعلات واستخدامها في المستقبل . غير أن أهم نتيجة لاعمال المؤتمر هي فكرة إعداد إطار اتفاقية للسلامة النووية لضمان التزام الاطراف بتعزيز السلامة النووية في جميع المراحل بما في ذلك التخلص الآمن من النفايات النووية .

إن نقل التكنولوجيا أيضا عنصر لا غنى عنه للتطوير السلمي والآمن للطاقة النووية . وترى بولندا أنه ينبغي ألا تحرم أي دولة عضو من المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة شريطة أن تقدم هذه المساعدة بطريقة تتماشى مع قانون الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ويبدو من المناسب أن نؤكد على أن مسألة نقل التكنولوجيا ينبغي ان تشمل تقديم المساعدة اللازمة للبلدان التي تدرس الاخذ بخيار الطاقة النووية . ومن الضروري بالتالي تطوير الاليات لتبنّي الطاقة النووية حيثما كانت متفوقة اقتصاديا وبيئيا على خيارات الطاقة الاخرى .

ومن بين الانشطة المفيدة العديدة التي تضطلع بها الوكالة البحث عن حل لمشكلة عواقب الحوادث النووية الكبيرة العابرة للحدود تحت موضوع المسؤولية الدولية . وترحب بولندا بالتقدم المحرز في اللجنة الدائمة المعنية بالمسؤولية عن الاضرار النووية بشأن وضع نظام جديد شامل وعالمي في هذا المجال . وقد يتم وضع هذا النظام عن طريق استعراض مكثف لاتفاقية جنيف ذات الصلة . وتعتقد بولندا أن العمل الجاري لوضع نظام جديد للمسؤولية الدولية عن الاضرار النووية يمثل بحق واحدا من اهم انشطة الوكالة .

إن التزام بولندا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي تحفزه الاعتبارات السامية للسلم والامن الدوليين والاحتياجات الإنمائية ومقتضيات السلامة ، التزام عميق . وتقدّر بلادي بالغ التقدير أنشطة الوكالة المتصلة بمنع انتشار الاسلحة النووية ، وصناعة الطاقة النووية ، والمجالات الاخرى مثل حفظ الاغذية والطب وحماية البيئة .

وإن تقديرنا لانشطة الوكالة واعترافنا بدورها الرئيسي في التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية سيعبر عنهما في تاييدنا لمشروع القرار المعروض علينا .

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن البرازيل ، إذ تحظى بشرف مضاعف لكونها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولتولي ممثل برازيلي ، السيد خوسيه لويز دي سانتانا كارفاليو ، رئاسة المؤتمر العام الخامس والثلاثين لتلك المنظمة ، يسعدني بالغ السعادة أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للتقرير الذي قدمته الوكالة الى الجمعية العامة .

والى جانب ذلك ، لا بد من الإعراب عن كلمة تقدير للسيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على مهارته وتفانيه في الاضطلاع بولايته .

واسمحوا لي أن ابدأ بالتأكيد على الاهمية التي تعلقها البرازيل على عمل الوكالة في جميع المجالات التي تعنى بها . استنادا الى مهمة الوكالة الثلاثية - اي تشجيع التعاون الدولي في استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية والإشراف عليه ، وتقديم الخدمات في ميدان السلامة النووية والحماية من الإشعاع ، والنهوض بنظام تحقق للضمانات - فإن سجلها يدل على إنجازات قيمة في جهودها الرامية الى تسريع وتوسيع إسهام الطاقة الذرية في السلم والصحة والازدهار في جميع أرجاء العالم ، كما هو محدد في نظامها الاساسي .

وتعتقد البرازيل أن قدرة الوكالة على النهوض بأهدافها تتوقف الى حد كبير على قدرتها على إيجاد التوازن اللازم والصحيح بين مختلف مجالات عملها والحفاظ على هذا التوازن .

إن البرازيل ، شانها شان الكثير من البلدان الاخرى ، استفادت في مناسبات عديدة من خبرة الوكالة وكفاءتها . ففي العام الماضي جاءت بعثة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدة حكومة البرازيل على حل مشكلة التخلص من النفايات الناجمة عن حادثة الطوارئ الإشعاعية التي وقعت في غويانيا في عام ١٩٨٧ . وقد ثبت أن المساعدة هذه مثلت مساهمة ذات أهمية خاصة في جهودنا الرامية الى إيجاد حل مناسب وأكيد لهذه المسالة الخطيرة .

وبالمثل ، استفادت البرازيل كثيرا على مدى السنين من التعاون التقني للوكالة في ميدان استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . وفي الآونة الاخيرة ، قمنا أيضا بدور أنشط في تبادل خبرتنا مع البلدان الاخرى ، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ، من خلال برنامج التعاون التقني ، وترتيبات التعاون الإقليمي من أجل النهوض بالعلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية ، وهما مبادرتان ناجحتان تستحقان الثناء .

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وفي مدينة فوز دو اغواسو الحدودية ، وقّع الرئيس فيرناندو كولور ، رئيس جمهورية البرازيل ، والرئيس كارلوس منعم ، رئيس جمهورية الارجنتين ، على وثيقة تاريخية ، إعلان السياسة النووية المشتركة ، اكد فيها البلدان من جديد التزامهما باستخدام برامجهما للطاقة النووية في الاغراض السلمية البحتة . وعلاوة على ذلك، وكما ذكر ممثل الارجنتين ، تم الإعلان على اعتماد ثلاث خطوات إضافية متتالية في هذا الصدد ، هي : إنشاء نظام مشترك للمحاسبة والتحكم بالمواد النووية ، ينطبق على جميع الانشطة النووية في البلدين ؛ التفاوض مع الوكالة بشان اتفاق ضمانات مشترك شامل ، يقوم على نفس أساس النظام المشترك للمحاسبة والتحكم بالمواد النووية ويغطيه ؛ اعتماد تدابير تحفز دخول معاهدة تلاتيلولكو حيز النفاذ الكامل ، بما في ذلك تحسين بعض أحكامها واستكمالها بما استجد .

وبغية تحقيق الخطوة الاولى من هذه الخطوات ، وقعت البرازيل والارجنتين بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ ، في مدينة غوادالاخارا المكسيكية ، على اتفاق ثنائي بشان استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية البحتة ينص على إقامة الوكالة البرازيلية - الارجنتينية للمحاسبة والتحكم بالمواد النووية .

وكما قال الرئيس كولور في حفل التوقيع :

"يتجاوز هذا الاتفاق مجال العلاقات الثنائية [بين الارجنتين والبرازيل] . وبسبب بعد هذا الاتفاق واهميته فإن له حياة ذاتية : فهو يترجم التزامنا باستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية البحتة ويجسده ، وينص على تدابير الشفافية التي يمكن من خلالها توضيح هذا الالتزام للمجتمع الدولي" .

وعلاوة على ذلك ، قررت البرازيل والارجنتين ، تعبيرا عن عزمهما على الإسراع في تنفيذ هذه المبادرة ، البدء فورا بالمرحلة الثانية المنصوص عليها في إعلان فوز دو اغواسو . ولهذا ، بدأ البلدان المفاوضات مع الوكالة ،

ويسرني أن ابلغكم بأن الاجتماع التفاوضي السادس بين الارجنتين والبرازيل والوكالة سيبدأ اليوم في ريو دي جانيرو . وإننا نتطلع الى إبرام اتفاق ضمانات والتوقيع عليه في وقت مبكر .

ونحن في البرازيل على اقتناع بأن الثقة المتبادلة المتنامية والتبادل العلمي والتكنولوجي المتزايد في ميدان النهوض باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، قد يسهما في السعي الذي لا نهاية له من اجل تحسين رفاهية الإنسان . وغني عن البيان أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور مركزي في هذا الصدد ، والبرازيل على استعداد لتسهم بنصيبها .

السيد هوجيتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد أصغينا باهتمام الى البيان الذي أدلى به السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعرض فيه التقرير السنوي للوكالة . لقد اضطلعت الوكالة في غضون العام الماضي بالعديد من الانشطة الهامة وحققت العديد من النتائج الإيجابية . كما أدت دورها المناسب في تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) وبعد ذلك القرار ٧٠٧ (١٩٩١) . ونُشيد أيما إشادة بما قامت به الوكالة أثناء العام الماضي . كما نود أن نعبر عن تقديرنا للسيد بليكس لما قدمه من إسهامات .

ما انفكت الصين تتابع عمل الوكالة عن كثب ، كما تعلق أهمية على تطوير العلاقات معها . وفي العام الماضي دعمت الصين عمل اللجنة التقنية المعنية بمتطلبات التصميم للمفاعلات المتقدمة للمياه وللمواقع التي يوجد فيها اليورانيوم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وشاركت فيه مشاركة نشطة . وقد استضافت الصين وموّلت ست دورات تدريبية إقليمية واجتماعات للجنة التقنية . ومازلنا نستخدم مرافقنا النووية وقواعد بحوثنا لتدريب العلماء والفنيين من البلدان النامية ، ولا سيما من البلدان الآسيوية وبلدان المحيط الهادئ . كما أرسلت خبراء في ميادين مختلفة الى البلدان النامية الاخرى لتقديم الخدمات التقنية . وما برحت الصين لدى اضطلاعها بالمساعدة التقنية والمشاريع التعاونية تستكشف بهمة الطرق والوسائل الكفيلة برفع معدل التنفيذ ، وقد حسنت مستوى تقييم المشاريع وإدارتها . إن السلامة النووية والحماية من الإشعاع عنصران هامان لتعاوننا مع الوكالة . ونعتقد ، إذ يستمر تعزيز تدابير التعاون الدولي في مجال السلامة النووية والحماية الإشعاعية ، إن العلاقة التعاونية بين الصين والوكالة في مجال السلامة النووية من شانها أن تزداد توسعا . إن إخضاع الصين الطوعي لبعض مرافقها النووية المدنية لضمانات الوكالة دليل على التطور التام لعلاقاتها مع الوكالة . ونؤيد الجهود التي تقوم بها الوكالة لرفع مستوى فعالية ضماناتها .

إن تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتوسيع إسهامات الطاقة النووية خدمة للبشرية يمثل أحد الهدفين اللذين حددتهما الوكالة في نظامها الاساسي لانشطتها . فالاستخدام السلمي للطاقة النووية حق مشروع وعادل ويفيد جميع البلدان . ومنذ الثمانينات بدأ العديد من البلدان النامية الانخراط في تطوير طاقته النووية وتشغيلها والمطالبة بالتعاون الدولي في هذا الميدان . وهذا أمر معقول ومبرر تماما . إن إجراء المزيد من التبادل والتعاون الدوليين المكثفين والمعمقين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الدولية سيسهم دونما شك في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في هذه البلدان . غير أن الحالة الراهنة للتعاون الدولي ليست مرضية ولا تزال هناك العديد من الصعاب والمشاكل القائمة حاليا .

ونرى أن من الضروري ، لدى القيام بالتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، أن تتخذ البلدان المعنية التدابير الملائمة لمنع انتشار الاسلحة النووية ، بما في ذلك وسائل التفجير النووية . وهذه شروط مسبقة للتعاون الدولي . غير أن ذلك لا ينبغي أن يعرقل أو يقيد التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، مهددا بذلك الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان ، وخاصة البلدان النامية ، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية

ما برحت الحكومة الصينية تنتهج سياسة إيجابية تتسم بالحصافة والمسؤولية فيما يتصل بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وتتمسك الصين بثلاثة مبادئ أساسية في صادراتها النووية ، وهي : قصر استخدامها على الاغراض السلمية ، وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدم نقلها الى بلدان ثالثة دون قبول الصين مسبقا .

كما أن الصين تدعم على الدوام الحظر الكامل للاسلحة النووية وتدميرها الشامل . ولا تؤيد انتشار الاسلحة النووية أو تشجعه أو تنخرط فيه ، كما أنها لا تساعد البلدان الاخرى في تطوير الاسلحة النووية . إن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تعد من أهم المعاهدات العالمية الدولية في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

وقد أدت المعاهدة دورا هاما في منع الانتشار النووي وأفضت بذلك الى صيانة السلم العالمي والاستقرار . إن معاهدة عدم الانتشار ، في مجموعها ، لها مدلول إيجابي . وتؤيد الأهداف الرئيسية الثلاثة للمعاهدة ، وهي ، منع الانتشار النووي ، وتشجيع نزع السلاح النووي وتيسير التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وقد أرسلت الحكومة الصينية في العام الماضي مراقبها الى المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار . وفي آب/أغسطس من هذا العام أعلنت الصين قرارها المبدئي بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وستنخرط الصين بنشاط ، كعادتها دائما ، في التعاون الدولي لتشجيع وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

والوكالة ، إذ تستشرف المستقبل ، تواجه فرصا وتحديات كثيرة . ونحن على ثقة من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إذا تمسك جميع الاطراف فيها بنظامها الاساسي بدقة والتزموا بمبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والتشاور على قدم المساواة ، فإنها ستفي بمهامها الشاقة الموكلة إليها في عصرنا وتحقق الاهداف التي حددتها في نظامها الاساسي ، بالمشاركة النشطة من جانب جميع الدول الاعضاء فيها . والصين على استعداد ، مع باقي الدول الاعضاء ، أن تواصل الإسهام الواجب في سبيل الازدهار والتوسع المطرد في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في العالم .

ويؤيد الوفد الصيني مشروع القرار A/46/L.10 .

السيد باديلا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الولايات المتحدة ، يود وفدي أن يعبر عن تأييده القوي لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم فيما يتصل بالتقرير السنوي لعام ١٩٩٠ الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وكما ذكرت حكومة بلدي مرارا ، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية منظمة ذات أهمية حاسمة للمجتمع الدولي ، بما فيه الولايات المتحدة . وكما يظهر من تقرير الوكالة الى الجمعية العامة ، فإنها تواصل الاضطلاع بدور حيوي في تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وفي رعاية السلم والأمن الدوليين .

(السيد باديلا ، الولايات المتحدة الامريكية)

كما نود أن نشيد بالمدير العام هانز بليكس وبامانة الوكالة على المثابرة والالتزام اللذين اظهراهما في الاضطلاع بمسؤوليات الوكالة المحددة قانونا ، ومؤخرا جدا فيما يتصل بتنفيذ قرارات مجلس الامن المتصلة بالعراق . وهذه هي الصفات التي اسهمت إسهاما كبيرا في نجاح الوكالة .

لقد بدأ عقد التسعينيات بتغير سريع ومثير . ومن هذه الخلفية التاريخية - من سقوط حائط برلين ، وانهيار الستار الحديدي عبر أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، وفشل محاولة انقلاب آب/اغسطس في الاتحاد السوفياتي ، الى جهود فك أوصال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وجهود المجتمع العالمي المتضافرة لوقف العدوان العراقي - كان على الامم المتحدة ومنظومة الامم المتحدة كلها ، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن تعيد تحديد معنى التعاون الدولي وأن تنظر من جديد في احسن طريقة لتحقيقه .

ووسط هذه التغيرات جميعا ، احتفظت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسجل منجزات قوي في دورها الحيوي لكفالة سلم وأمن دوليين ؛ بتعزيز استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية عن طريق تطبيق ضمانات دولية وتسهيل التعاون الفني . وعبر السنوات ، خدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستمرار مصالح أعضائها والمجتمع العالمي بطرق مختلفة .

إن أساس التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يرتكز على نظام الوكالة الفعال الفريد الشامل للضمانات ، التي توفر تأكيدات بأن عمليات نقل التكنولوجيا والمعلومات النووية لن تحول للاغراض العسكرية ، فتقوض بالتالي السلم والاستقرار الدوليين . وفي حالة عدم وجود نظام ضمانات الوكالة ، ربما يميز الشك التجارة النووية الدولية بدلا من الثقة . وهذا بدوره من شأنه أن يؤدي الى مناخ توتر بدلا من تعاون بين الدول ويضع قيودا شديدة على التعاون والتجارة النوويين الدوليين .

نتيجة لحرب الخليج ، طُلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تساعد في تنفيذ قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٦٨٧ (١٩٩١) بأن تفتش وتصادر وتدمر القدرات والمواد والمعدات العراقية ذات الصلة بالاسلحة النووية . واستجابت الوكالة بفعالية وبراعة للتحديات التي ينطوي عليها الوفاء بتلك المهمة . ورغم الظروف المحبطة وحتى الخطيرة أحيانا ، أبدى مفتشو الوكالة شجاعة والتزاما في رفض تحويلهم

عن هدفهم . وقد أعطت حالة العراق دفعة جديدة للجهود الدولية لتعزيز وتوسيع نطاق نظام ضمانات الوكالة ليكفل التمسك بالتزامات منع الانتشار ، وخصوصا في الوفاء بالالتزامات المترتبة بموجب معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .

وفي الوقت الذي كان العراق يتحدى فيه المعيار العالمي المناهض لانتشار الاسلحة النووية ، اتخذت دول اخرى خطوات ملموسة للحفاظ عليه . والولايات المتحدة ترحب بانضمام تنزانيا وزامبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا الى معاهدة منع الانتشار النووي ، كما ترحب بتعهدي فرنسا وجمهورية الصين الشعبية بالانضمام الى المعاهدة . ونحن نتطلع أيضا الى الإبرام المبكر لاتفاقات ضمانات شاملة مع الارجنتين والبرازيل . إننا نرحب بكون اتفاق الضمانات مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد وافق عليه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومع هذا ، فإن على ذلك البلد أن يضطلع بالتزاماته بالتوقيع والتصديق على اتفاق وتنفيذه ، كما تتطلب التزاماته بموجب معاهدة منع الانتشار .

إن الوكالة توفر مساعدة فنية حسب الاحتياجات المحددة لدولها الاعضاء ، سواء كان الهدف النهائي هو انتاج الطاقة ، أو تحسين إنتاج الغذاء والإنتاج الزراعي أو تحسين التقنيات الطبية . إن المساعدة توجه الى الدول الاعضاء لتحقيق الاعتماد على النفس في العلوم والتكنولوجيا النووية .

إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٠ يوضح مدى انشطة الوكالة التي استفاد منها العالم النامي . لقد ساعدت الوكالة البلدان في جميع جوانب تخطيط وتطوير الطاقة النووية ، ابتداء من استكشاف وتعدين موارد اليورانيوم الى إنتاج مواد المفاعلات النووية ، الى التخلص الآمن من النفايات النووية .

ومع هذا ، ومع ضخامة برنامج الوكالة للطاقة النووية ، فإن طلبات المساعدة في التكنولوجيات غير المتعلقة بالطاقة النووية تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من طلبات الوكالة للتعاون الفني . وعلى سبيل المثال ، في مجال الزراعة ، تنفذ الوكالة مجموعة من البرامج لتحسين المحاصيل والانتاج الحيواني . وهي تساعد أيضا

في تطوير منشآت تعريض الغذاء للإشعاع لحماية الموارد الغذائية الضئيلة والحفاظ عليها . وفي مجال الطب ، لا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعمل مع الدول الاعضاء لتحديد طرائق أفضل لتشخيص وعلاج السرطان ، كجزء من برنامجها الشامل المكرس للعلاج الإشعاعي وقياس الجرعات .

من الواضح انه من غير الممكن أن نذكر بالتفصيل في هذا المحفل مبادرات التعاون الفني العديدة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويكفي القول ان اعمال الوكالة تمس بطريقة ايجابية للغاية أرواح العديدين في جميع أنحاء العالم . ومن المهم أيضا أن نلاحظ ، بطبيعة الحال ، أن منح المعونة للتعاون الفني قد نما بنسبة بلغت حوالي ٦ في المائة من عام ١٩٨٩ الى ١٩٩٠ - مع عدم احتساب الفروق الناجمة عن نقص سعر العملات غير القابلة للتحويل - بينما لم تبد الميزانية العادية نموا حقيقيا . ويرجع هذا الى الزيادات الثابتة خلال السنوات القليلة الماضية في الإسهامات الطوعية التي توفر المنح للمساعدة الفنية .

وإذ نفكر في إنجازات الوكالة في السلامة النووية والحماية الإشعاعية ، نلاحظ باهتمام خاص برنامج المساعدة الدولية في تقييم سلامة المفاعلات النووية الاقدم ، التي تركز على المفاعلات السوفياتية التصميم (في في إيي آر - ٤٤٠/٢٣٠) . وسيوفر هذا المشروع إسهاما هاما للجهود الدولية لتحسين سلامة تشغيل هذه المفاعلات .

خلال عام ١٩٩٠ تبنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع تشيرنوبيل الدولي . وقد بدأ المشروع بناء على طلب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، للقيام بتقييم للحالة الراهنة للآثار الصحية والبيئية لحادث تشيرنوبيل في ثلاث جمهوريات متأثرة وتقييم التدابير الحمائية المتخذة . وزارت بعثات تقصي حقائق المناطق المتأثرة وأعدت تقارير أولية تحت رعاية لجنة استشارية دولية . ونحن نعتقد أن نتائج وتوصيات هذا التقييم توفر إسهاما مفيدا للغاية للجهود الدولية لفهم هذه الآثار . ونتطلع الى استعراض دولي متأن للتقرير الشامل الذي نشر توا .

إن اعتماد المؤتمر العام في العام الماضي لمدونة العمل بشان نقل النفايات الإشعاعية عبر الحدود كان بمثابة اختتام لبضع سنوات من المناقشة المكثفة بشان هذه المسائل . ونحن نتطلع بتلهف الاعتماد الواسع النطاق للمدونة ، وفي أعقابه التقييم المستمر لفعاليتها .

وبالإضافة الى هذا ، ان الوكالة رحبت بعقد المؤتمر الدولي المعني بالطاقة النووية الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لتوفير الفرصة أمام المجتمع الدولي لوضع جدول أعمال السلامة النووية للعقد المقبل . وأكد المؤتمر من جديد الحاجة الحيوية الى مواصلة تعزيز أعلى مستوى من السلامة النووية للعالم أجمع ، وتعزيز التعاون الدولي في السلامة النووية والحماية الإشعاعية . ونحن نتطلع الى التطور السريع لتدابير خطوة ـ خطوة مدروسة جيدا لتنفيذ توصيات ذلك الاجتماع الهامة .

إن حكومة بلادي تود أن تثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإسهامها القيم في تحقيق السلم والامن الدوليين . وتتعهد الولايات المتحدة بمواصلة دعمها لاعمال الوكالة .

السيد مالك (العراق) : يود الوفد العراقي أن يشير الى بعض الامور الخاصة بشان ما ورد بالتقرير الذي قدمه السيد بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وما ذكرته بعض الوفود الاخرى من أجل وضع الحقائق في نصابها الصحيح .

أولا ، لقد كشف العراق بصورة تامة ونهائية ومتكاملة عن جميع جوانب برنامجه النووي وقام بتسليم جميع المعلومات والوثائق والمعدات والمواد ذات العلاقة بهذا البرنامج الى فرق التفتيش .

ثانيا ، لقد تعاون العراق تعاونا تاما مع فرق التفتيش وقام بتسهيل دخولها الى جميع المواقع التي طلبت دخولها وأكد ان على تلك الفرق أن تحدد المواقع التي تريد دخولها وبإمكانها أن تذهب إليها دون حاجة الى إشعار مسبق . وبإمكان من يريد الرجوع الى تصريحات رؤساء تلك الفرق التي أكدت على التعاون التام من جانب السلطات العراقية .

ثالثا ، إن ما تسمى بمخالفة العراق لاتفاقية الضمانات لا تعد إلا كونها قضية فنية صرفة بولغ فيها وأعطيت حجما يفوق حجمها الطبيعي بمراحل ، واستغلت لاسباب سياسية معروفة . إن تجارب التخصيب تتم في مختبرات كثيرة في العالم منها تجارب بالليزر والطارد المركزي مثلما يحدث في اليابان وكندا واستراليا ، ولا يتم إعلام الوكالة بها . وهذه حقيقة لا يمكن للوكالة نفسها نفيها .

رابعا ، إن جميع الإجراءات التصحيحية بموجب اتفاقية الضمانات الموقعة بين العراق والوكالة قد تمت وأنجزت بدقة . ولا بد من الإشارة هنا الى أن المعيار في تطبيق نظام الضمانات يجب أن يكون واحدا على جميع الدول . وهنا أود أن أذكر مثالا واحدا على تعددية المعايير والتمييزية في المعاملة . في عام ١٩٨١ صدر عن مجلس الامن بالإجماع القرار ٤٨٧ (١٩٨١) يطلب من اسرائيل وضع جميع منشآتها تحت نظام الضمانات . ماذا جرى في تطبيق ذلك القرار ؟ أنا أخبركم . لقد وضع القرار على الرف دون تنفيذ . وأظنكم لاحظتم أن مدير عام الوكالة ، لا في هذا العام ولا في الاعوام السابقة ، لم يشر الى هذا الموضوع طيلة هذه الفترة .

السيد مالك (العراق) : يود الوفد العراقي أن يشير الى بعض الامور الخاصة بشان ما ورد بالتقرير الذي قدمه السيد بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وما ذكرته بعض الوفود الاخرى من أجل وضع الحقائق في نصابها الصحيح .

أولا ، لقد كشف العراق بصورة تامة ونهائية ومتكاملة عن جميع جوانب برنامجه النووي وقام بتسليم جميع المعلومات والوثائق والمعدات والمواد ذات العلاقة بهذا البرنامج الى فرق التفتيش .

ثانيا ، لقد تعاون العراق تعاونا تاما مع فرق التفتيش وقام بتسهيل دخولها الى جميع المواقع التي طلبت دخولها وأكد ان على تلك الفرق أن تحدد المواقع التي تريد دخولها وبإمكانها أن تذهب إليها دون حاجة الى إشعار مسبق . وبإمكان من يريد الرجوع الى تصريحات رؤساء تلك الفرق التي أكدت على التعاون التام من جانب السلطات العراقية .

ثالثا ، إن ما تسمى بمخالفة العراق لاتفاقية الضمانات لا تعد إلا كونها قضية فنية صرفة بولغ فيها وأعطيت حجما يفوق حجمها الطبيعي بمراحل ، واستغلت لاسباب سياسية معروفة . إن تجارب التخصيب تتم في مختبرات كثيرة في العالم منها تجارب بالليزر والطارد المركزي مثلما يحدث في اليابان وكندا واستراليا ، ولا يتم إعلام الوكالة بها . وهذه حقيقة لا يمكن للوكالة نفسها نفيها .

رابعا ، إن جميع الإجراءات التصحيحية بموجب اتفاقية الضمانات الموقعة بين العراق والوكالة قد تمت وأنجزت بدقة . ولا بد من الإشارة هنا الى أن المعيار في تطبيق نظام الضمانات يجب أن يكون واحدا على جميع الدول . وهنا أود أن أذكر مثالا واحدا على تعددية المعايير والتمييزية في المعاملة . في عام ١٩٨١ صدر عن مجلس الامن بالإجماع القرار ٤٨٧ (١٩٨١) يطلب من اسرائيل وضع جميع منشآتها تحت نظام الضمانات . ماذا جرى في تطبيق ذلك القرار ؟ أنا أخبركم . لقد وضع القرار على الرف دون تنفيذ . وأظنكم لاحظتم أن مدير عام الوكالة ، لا في هذا العام ولا في الاعوام السابقة ، لم يشر الى هذا الموضوع طيلة هذه الفترة .

كما أن الولايات المتحدة الامريكية لم تتحدث هي وحلفاءها في هذا الامر ولم تشر إليه ، لا من قريب ولا من بعيد . وآمل أن يكون مندوبو أمريكا وحلفاؤها قد اطلعوا على ما نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" في صفحتها الاولى من عددها الصادر يوم أمس الاحد ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ حول ما تملكه اسرائيل من ترسانة نووية ضخمة . أين مصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟ وأين مصداقية أمريكا وحلفائها من دعمهم لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ؟ لقد قدمت أمريكا وحلفاؤها من تجهيزات وتكنولوجيا الذرّة الى اسرائيل ما تزكم له الانوف ، دون علم الوكالة ، حتى مكنتها من تطوير أسلحة نووية وأصبحت الكيان الوحيد المالك للاسلحة النووية في المنطقة . أيها السادة ، هل أنتم مستعدون لتوجيه الإدانة لأمريكا وحلفائها على هذه التصرفات غير المسؤولة ؟

خامسا ، لقد توقفت الانشطة النووية كافة منذ بدء الحرب العدوانية على العراق ليلة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . كما قرر العراق مغادرة البرنامج النووي بعد موافقته على قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) وأُجري تدميرا واسعا للاجهزة والمعدات والمكونات والوثائق التي تخص البرنامج النووي . كما تحولت كل الكوادر المشاركة في البرنامج النووي الى إعمار ما دمرته الحرب من بنى تحتية . وأخذت كوادر أخرى تفتش عن أنشطة غير نووية ، كالتعليم في الجامعات وبحوث البيئة ومعالجة ملوحة التربة وغيرها . ولهذا فإن الحديث عن استمرار العراق في برنامج نووي هراء ومزاعم يقصد منها الإساءة الى العراق والتحريض على العدوان عليه . فكيف يمكن الاستمرار ببرنامج نووي دون مادة نووية ؟ ودون مختبرات أو أجهزة أو أي شيء آخر ؟ إنها ادعاءات لا أساس لها من الصحة في الواقع .

سادسا ، إن محاولات بعض فرق التفتيش ، وبإسناد واضح من أمريكا وحلفائها ، بل وبأوامر مباشرة منها للتشويش والمبالغة وإثارة المشاكل ، ما هي إلّا وسائل مكشوفة لإدانة عملياتها في العراق ومحاولات غير نزيهة لا علاقة لها بتنفيذ أحكام قرارات مجلس الامن ، إنما تهدف الى إيجاد مبررات كاذبة للاستمرار في التدخل

في شؤون العراق الداخلية والى سرقة المعلومات التكنولوجية العراقية وإيصالها الى أعداء العراق والامة العربية ، وهو ما يتعارض مع التزامات الوكالة بالحفاظ على سرية المعلومات . إن هذا الامر لا بد أن يبحث بعمق لكي يعرف العالم الى أين نحن سائرون بهذه الوكالة التي تتحول بالتدريج الى دائرة للتجسس العلمي والتقني ضمن إجراءاتها كهيئة لمراقبة التسلح . لقد أصبح النظام الاساسي للوكالة وثيقة للتاريخ فقط ، ولا علاقة له بنشاطات الوكالة اليوم . لقد ساهمت الوكالة في إيجاد مبررات لعرقلة أي جهد لرفع الحصار التجويعي عن شعب العراق وأصبحت تستغل لتحقيق مآرب سياسية غير إنسانية . وهذا لا ينسجم مع مهام الوكالة في وضع الطاقة النووية في خدمة الإنسان وسعادته .

وختاما ، يود الوفد العراقي أن يبين أن العراق ، وطيلة السنوات الماضية ، كان يشارك في اتفاق الرأي الذي تتوصل اليه الجمعية العامة في تبني القرارات الخاصة بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاننا حريصون على أن تتضافر جهود المجتمع الدولي لضمان قيام الوكالة بالمهام التي وجدت من أجلها وتكثيف نشاطاتها في برامج المساعدات الفنية والسلامة النووية وبما يساعد على تعزيز الثقة بدور الطاقة الذرية في خدمة البشرية . إلا أننا نجد هذا العام أن مقدمي مشروع القرار الموزع بالوثيقة A/46/L.10 قد أدخلوا عنصرا غريبا فيه لإقحام الفقرة الرابعة من المنطوق بشكل لا نرى فيه أية ضرورة . واستنادا الى ما سبق أن ذكرتُه في مقدمة كلمتي هذه فسيكون من الصعوبة الكبيرة جدا على الوفد العراقي أن يقبل وجود مثل هذه الفقرة.

السيد موريس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد استراليا أن يعرب عن تقديره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانس بليكس على بيانه الوافي والشامل وعلى التقرير الذي قدمه عن أنشطة الوكالة .

إن استراليا ، بوصفها أحد الاعضاء المؤسسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ما فتئت تدعمها بقوة ، وإننا ، إذ نشغل منصب نائب رئيس مجلس المحافظين للوكالة ، نؤيد الجهود المبذولة من جانب الوكالة والرامية الى تعزيز نظام ضماناتها وزيادة فعالية برامج السلامة النووية والتعاون النووي التي تقوم بتنفيذها .

لقد أكدت حرب الخليج الاخطار التي تحيق بالامن الدولي عندما تحاول دولة ما أن تكتسب قدرات في أسلحة الدمار الشامل . وأوضحت هذه الحرب أهمية الجهود الرامية الى تثبيط الانتشار . كما بينت أن السبيل الوحيد الطويل الاجل للقضاء على هذه الاسلحة هو المؤسسات المتعددة الاطراف الفعالة كتلك التي تمثلها معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية . إلا أن اكتشاف مدى إخلال

العراق بالتزاماته المنصوص عليها بموجب معاهدة عدم الانتشار كان بمثابة إشارة تنبيه بضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من فعالية هذا النظام .

إننا بحاجة الى أن ننظر بوضوح الى جسامة انتهاك العراق المتعنت لالتزاماته في سياق أهمية المعاهدة . إن معاهدة الانتشار النووي ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيويان بالنسبة للأمن الدولي . فلولاهما لكان العالم يدور في حلقة مفرغة من الشكوك والتسلح النووي . وتمثل معاهدة عدم الانتشار معاهدة ناجحة للحد من التسلح وتدبيرا من تدابير بناء الثقة . وهي لا تزال تشجع انضمام جميع دول العالم إليها . وترحب استراليا ترحيبا حارا بقرار فرنسا والصين وجنوب افريقيا الذي طالما انتظرناه بالانضمام الى المعاهدة ، وكذلك قرارات زامبيا وتنزانيا وزمبابوي . فإن انضمام جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الى المعاهدة سيكتسي أهمية قصوى نظرا لنفوذهم السياسي ودورهم في التجارة النووية . كما اننا نرحب بالبيانات التي أعلنت فيها أوكرانيا وليتوانيا واستونيا ولاتفيا عن نيتها بالانضمام الى المعاهدة .

إن إخلال العراق باتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار الذي كشف عنه مجلس المحافظين التابع للوكالة في دورة استثنائية هو الأول من نوعه والوحيد في تاريخ المعاهدة . وفي المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المنعقد في فيينا في الشهر الماضي اعتمدت الدول الأعضاء بالإجماع قرارا شاركت في تقديمه استراليا يدين العراق ويطالبه بالتقيد فورا بجميع التزاماته في مجال عدم الانتشار النووي . وعلى المجتمع الدولي أن يردع كل الدول الاخرى التي قد تفكر في وضع برنامج نووي سري على غرار برنامج العراق . وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يستند إليه نظام عدم الانتشار .

وفي المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد مؤخرا في فيينا ، اقترح وزير الخارجية والتجارة في استراليا ، السناتور غاريث ايفانس سلسلة

من الخطوات الملموسة والعملية لتعزيز نظام عدم الانتشار . وتشمل هذه الخطوات تقيد الدول الاعضاء في معاهدة عدم الانتشار الصارم بالتزاماتها الخاصة بالضمانات ، وتقديم المعلومات عن المنشآت النووية الجديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أقرب وقت ممكن ؛ تبليغ الوكالة بنقل المواد والمعدات النووية ؛ الحق المطلق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوصول الى المواقع المريبة عن طريق الإكثار من تطبيق الاحكام الخاصة بإيفاد أفرقة تفتيش ؛ تشديد الرقابة على الصادرات والواردات النووية ؛ قيام جميع الموردين النوويين باعتماد ضمانات شاملة كشرط في السياسة النووية الجديدة . وفي هذا الصدد ، يسر استراليا أن فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وسويسرا قد قررت اعتماد هذا المعيار .

أود الآن أن أتكلم بشيء من الإسهاب عن بعض الخطوات التي اقترحها السناتور ايفانس .

أولا ، فيما يتعلق بالضمانات ، أشد ما يثير قلق استراليا هو الوقت الطويل الذي يستغرقه تطبيق ضمانات معاهدة عدم الانتشار في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . فكوريا الشمالية تشغل منذ وقت طويل مفاعلا غير خاضع للضمانات ، ويقال أنها شيدت منشآت نووية أخرى . إنها الدولة الوحيدة غير الحائزة للأسلحة النووية في تاريخ معاهدة عدم الانتشار التي واصلت تشغيل مرفق غير خاضع للضمانات بعد انضمامها الى المعاهدة . ولذا ، فإنها تثير التساؤلات حول ما اذا كانت تبني برنامجا للأسلحة النووية . وقد اعتمد مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المؤتمر العام للوكالة الذي عقد في أيلول/سبتمبر قرارا بشأن اتفاق الضمانات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة . وإن مجلس المحافظين ، إذ رحب بهذا الاتفاق ، يتطلع الى التوقيع المبكر على الاتفاق والمصادقة عليه وتنفيذه الكامل . وبالتالي ، تناشد استراليا جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأن تتقيد تقيدا كاملا بهذا القرار دونما إبطاء .

وفي هذا الصدد ، لا بد لي أن أقول ان استراليا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الشروط التي ما فتئت تشير إليها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في بياناتها

الاخيرة فيما يتعلق بالتوقيع على اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار وتنفيذه . وهذا غير مقبول البتة خاصة في ضوء التزام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عندما انضمت بحرية الى المعاهدة . وان موقفها هذا لن يؤدي إلاّ الى زيادة الشكوك التي تساور البلدان الاخرى إزاء نوايا كوريا .

توطيدا لنظام عدم الانتشار يتعين علينا بكل وضوح أن نعزز نظام ضمانات الوكالة . فالدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي تقوم بتشغيل منشآت غير خاضعة للضمانات ستثير حتما الشكوك إزاء نواياها النووية . وان المجال مفتوح أمامها لإزالة هذه الشكوك عن طريق قبول التزاماتها القانونية الدولية بعدم تطوير الاسلحة النووية .

تعد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية جزءا أساسيا من إطار الامن الدولي . فهي ذات أهمية قصوى بالنسبة لمنع الانتشار النووي والتجارة والتعاون في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . واستراليا ، بوصفها موردا أساسيا لليورانيوم الى برامج الطاقة النووية في العديد من الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تهتم اهتماما خاصا بالتطبيق الفعال للضمانات .

لقد شعرت استراليا بسعادة بالغة إزاء اعتماد القرار المتعلق بتعزيز الضمانات الذي قدم في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوافق الآراء . وقد أشار هذا القرار بوضوح الى الاهمية التي تعلقها الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على هذه المسألة . وتتطلع استراليا الى العمل بنشاط مع دول أخرى ومع أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ هذا القرار على وجه السرعة .

وقد أشار المدير العام الى أن حالة العراق تبين أن مفتشي الوكالة يمكنهم كشف الانشطة النووية السرية إذا توفرت ثلاثة شروط . وهذه الشروط هي أن تقدم البلدان الاعضاء معلومات استخبارية ، وأن يكون للوكالة الحق الكامل في التفتيش على المواقع دون إعطاء مهلة كافية للاستعداد ، وأن يؤيد مجلس الامن التابع للامم المتحدة أعمال التفتيش هذه . وتوافق استراليا بالكامل على هذه الشروط .

وتود استراليا أن تثني على الوكالة لتنفيذها المهام الملقاة على عاتقها من جانب مجلس الامن بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ونثني على المدير العام ومساعديه للامانة الفنية التي تحلوا بها . لقد كانت الانشطة فيما يتعلق بالعراق متطلبة لعناية ومضنية أكثر من أية مهمة تفتيش سابقة ، وقد أسعد استراليا أن تسهم في تقديم الخبراء لافرقة تفتيش الوكالة . والفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/46/L.10 ، الذي قدمته استراليا بالاشتراك مع مجموعة كبيرة من المشاركين ، تبين هذا الارتياح .

وقبل أن أختتم بياني أود أيضا أن أشير الى دعم استراليا لبرنامج التعاون التقني للوكالة . إن هذا البرنامج يشكل وفاء بالتزامنا بموجب معاهدة عدم الانتشار بمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية . لقد كانت استراليا طوال السنة الماضية مضيفة لدورتين تدريبيتين قامت بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومولتهما . وقد قدمنا التدريب لـ ٣٠ من زملاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميادين مثل الحماية من الإشعاع والطب النووي . وقام العلماء الاستراليون أيضا بحوالي ٣٠ مهمة خبرة لمشاريع المساعدة التقنية للوكالة . وستسهم استراليا بأكثر من مليون دولار استرالي لصندوق المساعدة التقنية والتعاون لعام ١٩٩٣ . وسنواصل أيضا الإسهام في مزيد من التمويل للتعاون التقني ، وخصوصا في دعم الاتفاق التعاوني الإقليمي للوكالة من أجل آسيا والمحيط الهادئ .

وأخيرا ، أود أن أسجل أن الوكالة لها دور حيوي تلعبه من خلال عملها التقني في السلامة النووية . وهذه مسألة لا ينبغي أن تترك للدول على الصعيد الفردي فقط . إن المجتمع الدولي بأسره له مصلحة مشتركة في تحقيق أعلى معايير السلامة للمفاعلات النووية .

وقد ذكرت السنة الماضية من نسيوا منا او أصبحوا غير مهتمين بأخطار عالم تنتشر فيه الاسلحة النووية . وقد أدرك من تناسوا ومن كانوا يشعرون بالرضا ، مرة اخرى ، الحاجة الماسة الى قيام نظام عدم انتشار نووي يعمل بشكل فعال . إننا بحاجة الى العمل لكفالة أن يستجيب نظام عدم الانتشار لمعدل التغيير السريع . ولكننا نحتاج أيضا لكفالة القبول العالمي للحقيقة الاساسية التي مفادها أن اي اتفاق دولي ، حتى وإن كان يبدو في صالح الجميع مثل معاهدة عدم الانتشار ، لن ينجح إلا إذا قمنا جميعا بالوفاء بالتزاماتنا بموجبه .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥